

## العرب من الشراكة الاورو-متوسطية الى الاتحاد من أجل المتوسط: دراسة في المتغيرات والمواقف

أ.م.د. قاسم محمد عبد الدليمي (\*)

خرجت أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية مثقلة بمهوم سياسية واقتصادية واجتماعية، إلا أنها اختارت طريقا مختلفا في معالجة هذه المهوم، فبينما اتجهت دول حوض المتوسط نحو مقاومة الاحتلال والبحث عن السيادة والاستقلال عن المستعمر الأوربي، كانت أوروبا تلملم بينها الأوربي المشترك، من خلال محاولات وجهود سياسيه حثيثة لتحقيق وحدة أوربية اقتصادية تحقق الأمن والاستقرار الأوربي اللازمين لتحقيق نهضة اقتصاديه أوربية وتوجت هذه الجهود بإعلان روما عام 1957، وبعد أن حصلت أغلب دول حوض المتوسط في النصف الثاني من عقد الخمسينات من القرن الماضي على استقلالها كان عليها أن تبحث عن وسائل لتحقيق استقرارها السياسي وتميئتها الاقتصادية والبشرية وكان لابد من الاعتماد على طرف متقدم ومتطور لمواجهة مشاكل ما بعد الاستقلال فوجدت في الدول المستعمرة الفرصة لتحقيق علاقات من نوع جديد قائم على أساس احترام السيادة والمساواة في التعامل، أما أوروبا كان عليها أن تؤمن عمقها الأمني المتوسطي والذي يمثل أهمية اقتصادية تربطها بالعالم فوجدت في اقاليم شرق وجنوب المتوسط مجالا رحبا لتأمين جنوبها أولا، وللدخول في علاقات شراكة رصينة مع القوى الأخرى ثانيا" ولذلك توجهت أنظارها أولاً نحو دول جنوب المتوسط، ثم شرقه لتشكّل بذلك نواة أوربية لعمل مشترك يحمل أهدافا سياسية واقتصادية وأمنية مشتركة وإن كان يقوم على أساس علاقات اقتصادية وسياسية غير متكافئة في أكثر الأحيان.

هذا الوعي الأوربي بأهمية تأمين المتوسط باعتباره عمقا استراتيجيا أوربيا مهما والحاجة المتزايدة لدول اقاليم حوض المتوسط شرقا وجنوبا وبعض دول الشرق الاوسط ودول شمال افريقيا (العربية)، فضلا عن تركيا والكيان الصهيوني ودول اخرى متوسطية غير عربية، للنمو والتطور الاقتصادي والتقني، خاصة مع تنامي تيارات التوجه نحو خلق تكتلات إقليمية قائمة على أسس اقتصادية تسهم في دفع عجلة التطور في بلدانها بشكل يخفف من حدة الفجوة بين شمال وجنوب وبين دول متقدمة وأخرى متخلفة، ادى الى تنامي دعوات التعاون والتوحد و الشراكة من أجل المتوسط، وعبر مراحل تأثرت بطابع النظام الدولي القائم حيناً، وتفاعلاته الدولية والأمنية وعناصر القوة والضعف في العلاقات الدولية حيناً آخر، ليصل في النهاية إلى تحقيق ما يسمى بالاتحاد من أجل المتوسط.

(\*) كلية العلوم السياسية، جامعة النهدين.

إن هذا الاتحاد وعلى الرغم من أن مقاصده المعلنة وعلى مستوى جميع الأطراف تشير إلى نوايا حسنة لتحقيق تطور ونمو اقتصادي واستقرار سياسي وسلام شامل للدول التي يضمها ، إلا أن حقيقة الأمر يحمل هذا الاتحاد تناقضات عديدة تتعلق بأهداف ونتائج هذا الاتحاد سواء من خلال القضايا التي لا زالت محل جدل وخلاف بين أطرافه او من خلال ضعف القدرة العربية في مواجهة العديد من القضايا والتحديات التي تستجد على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي من جراء هذه الشراكة بسبب افتقار النظام العربي ككل إلى مستويات عالية من التنسيق والتعاون لمواجهتها لتحقيق أهدافها. ولأجل إشباع هذا الموضوع دراسة والإحاطة به فقد تناولناه من خلال الآتي:

الفصل الأول: مسارات الشراكة الاورو . متوسطة .

المبحث الأول: مسار برشلونة لعام 1995.

المبحث الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط لعام 2008.

الفصل الثاني: الموقف العربي من الاتحاد من اجل المتوسط .

المبحث الأول: الرؤية العربية للتوجهات الاوربية في ظل الاتحاد من أجل المتوسط.

المبحث الثاني: الدور العربي في الاتحاد من اجل المتوسط.

المبحث الثالث: مستقبل الدور العربي في الاتحاد من اجل المتوسط .

الخاتمة/المراجع.

## الفصل الأول

### مسارات الشراكة الاورو . متوسطة

#### المبحث الأول: مسار برشلونة لعام 1995.

تعود محاولات التعاون والشراكة بين دول حوض المتوسط الأوربية والعربية إلى بداية عقد الستينيات من القرن المنصرم، مع تغير النظرة الأوربية إلى محيطها الإقليمي العربي بشكل خاص، ومع تبدل أسس العلاقات بينهما من علاقات مستعمر ومستعمر إلى علاقة دول تقوم على أساس السيادة والاحترام المتبادل والملاحظ إن مسيرة العمل التعاوني لدول حوض المتوسط، سارت وفقا لخطوات تطويرية محددة تختلف حسب تطورات الوضع الداخلي لكل دولة من دول المتوسط والوضع الإقليمي والدولي وهذه الخطوات يمكن تحديدها بالآتي:

#### أولاً: الاتفاقيات الارتباطية : (Association Agreements)

لاشك أن تاريخ العلاقات الأوربية . العربية، سجل دلالات سلبية أفرزتها مرحلة طويلة من مراحل الاستعمار الغربي للدول العربية وتركت أثارا نفسية واجتماعية وتنموية سلبية على الأحيرة بشكل أفقدها الكثير من مقومات القوة والقدرة على التواصل والاستمرار ومواكبة التطورات الدولية السياسية والاقتصادية، إلا أن عقدة الاستعمار حاول

كلا الطرفين تجاوزها من خلال إيجاد صيغ جديدة للتعاون والارتباط، فأوروبا التي خرجت بقوة السلاح والمقاومة بقيت أنظارتها مركزة نحو الموارد والقدرات الاقتصادية لدول المنطقة، خاصة الجانب العربي الذي تمتلك فيه خبرة طويلة بحكم الاستعمار والحوار والتاريخ، ولذلك فإن المدة ما بين 1957 وبداية عقد السبعينيات تعد مرحلة انتقالية مهمة باعتبارها الخطوة الأولى لإقامة نمط جديد من العلاقات الأورو-متوسطية، فمع توقيع اتفاقية روما عام 1957، والتي أشير فيها إلى السماح بقيام ارتباط من نوع خاص بين الجماعة الأوربية وأقاليم دولها فيما وراء البحار من خلال تأسيس قناة مشتركة للتجارة<sup>(1)</sup>.

لقد تطورت معاهدات الارتباط، والانتساب خلال عقد الستينيات من حيث العدد والنوعية، فقد وقعت المجموعة الأوربية عدد من هذه الاتفاقيات مع دول حوض المتوسط حيث وقعت مع تركيا عام 1963، والكيان الصهيوني 1963، ولبنان 1965 ومع كل من المغرب وتونس 1969، ومع مالطا 1970 وقبرص 1972، وهذه الاتفاقيات تطورت في عقد السبعينيات إلى اتفاقيات معاملة تفضيلية، وكان هدفها الرئيسي هو تنشيط المبادلات التجارية بين المجموعة الأوربية وهذه الدول من خلال استخدام أسلوب المعونات المالية والتقنية الأوربية لها، ومن خلال مجالات ثلاث<sup>(2)</sup>:

1. السعي وراء إقامة منطقة للتبادل التجاري الحر بين أوروبا ودول حوض المتوسط حول منتجاتها الصناعية والزراعية.
2. تقديم بعض التنازلات حول واردات دول المتوسط إلى المجموعة الأوربية التي هي في أغلبها منتجات زراعية في مقابل فتح أسواق هذه الدول للمنتجات الصناعية الأوربية، والحصول على الموارد اللازمة لصناعتها.
3. اعتماد وسيلة الدعم المالي كآلية ناجعة لتحقيق مقاصدها في التعامل والمصالح المتبادلة.

إن التوجه العام لأوروبا في عقد الستينيات اتجه حوض المتوسط لا يبتعد عن السياسة الأوربية التي انتهجها الاتحاد الأوربي وتتمثل بهدف تحقيق التكامل الاقتصادي والسياسي بين دولة الأعضاء ولذلك فقد كانت اعتبارات وتوجهات أوروبا داخلية أكثر منها خارجية، بمعنى آخر كان الهم الأوربي الأول هو تحقيق أعلى مستويات التعاون بين الدول الأعضاء وخلق سياسات موحدة من خلال إزالة كافة الحواجز الجمركية وخلق سياسات اقتصادية موحدة سعياً وراء توجهات سياسيه مستقبلية مشتركة مما انعكس على التوجه الأوربي نحو حوض المتوسط فيما بعد.

ثانياً: السياسة المتوسطة .

<sup>1</sup> - د. محمود أبو العينين، العلاقات الأوربية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 140، أبريل 2000، ص 10-13.

<sup>2</sup> - محمد سالم، السياسة المتوسطة للاتحاد الأوربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 138، 1999، ص 243.

منذ عام 1968 أشار التقرير العام الثاني للجماعة الأوربية على أهمية العلاقات مع الدول الواقعة حول حوض البحر الأبيض المتوسط فضلاً عن مراجعة اتفاقيات الارتباط أو الانتساب التي عقدت مع دول الحوض والتي كانت تعبر بمحملها عن اهتمام أوربي أحادي الجانب بأهمية التنسيق والتعاون بين دول حوض المتوسط، إلا أن هذا الاهتمام لم يتخذ معالم أساسية واضحة تحدد طبيعة السياسة المتوسطة ووسائل تطويرها إلى غاية قمة باريس في أكتوبر عام 1972، حيث أعلنت الجماعة الأوربية منهج جديد في علاقاتها مع دول البحر المتوسط يسمى بالمنهج الشامل The globale mediterranean Policy والذي انبثقت منه فيما بعد ما يسمى بالسياسة المتوسطة وهذا التطور نقل قضية المتوسطة من قضية اقتصادية وتجارية صرفة إلى قضية سياسية تتطلب نهجاً سياسياً محدداً، وهذه السياسة المتوسطة تبلورت وبشكل فعال مع مصادقة مجلس وزراء الجماعة الأوربية على هذه السياسة في يونيو 1973، حيث تم تقسيم دول البحر المتوسط إلى ثلاث مناطق، منطقة المغرب العربي والمشرق العربي، والمنطقة الأوربية، وتبنت لهذه السياسة أهداف تتعلق بالتنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الشاملة. ولهذا التحول الأوربي أسباب يمكن تحديدها بالآتي<sup>(3)</sup>:

1. التغيرات السياسية في المنطقة العربية، خاصة ما يتعلق بالقضية الفلسطينية، حيث مثلت حرب أكتوبر عام 1973 نقطة تحول في الاهتمامات الأوربية للمنطقة العربية، من خلال تأثيرها على العلاقات التجارية والاقتصادية التي ربطت أوربا بالدول العربية خاصة وإن هذه العلاقات بدأت تتأثر بطبيعة الموقف السياسي من القضية الفلسطينية التي هي القضية المركزية للعرب.
2. إن الحظر النفطي العربي أثر بشكل كبير في لفت انتباه أوربا بشكل جدي إلى قدرة هذه الدول في التأثير على الاقتصاد العالمي بما تملكه من إمكانيات وقدرات نفطية كبيرة.
3. زيادة تأثير نفوذ بعض القوى الدولية وخاصة الاتحاد السوفيتي، والولايات المتحدة الأمريكية مما دفع أوربا على وطرح بدائل جديدة لضم هذه الدول ضمن أطر تنظيمية سياسية وأمنية ذات طابع اقتصادي وخاصة مشروع الشرق الأوسط الذي تزايد طرحه بشدة مع ازدياد النفوذ الأمريكي في المنطقة مما حتم على أوربا إتباع سياسة أوربية جديدة تأخذ بالاعتبار كل هذه المستجدات.

وانطلاقاً من المتغيرات السابقة انطلق ما عرف بالحوار العربي . الأوربي عام 1973 بمبادرة فرنسية ضمن منتدى "E A D" الذي جمع كل من الجماعة الأوربية وجامعة الدول العربية وتم إعلانه في كوبنهاغن في كانون الأول عام 1973، وعلى الرغم من أن هدف دخول الحوار مختلف من كلا الطرفين حيث نظر الأوربيون إليه على أنه

<sup>3</sup> - لمزيد من التفاصيل أنظر:

- إبراهيم حماد، البعد الأمني للعلاقات العربية-الأوربية(رؤية مستقبلية)،مجلة السياسة الدولية،القاهرة، العدد 129، يوليو 1997.  
- د.محمد سعيد أبو عامود، التوجه المتوسطي في الفكر السياسي المصري،مجلة السياسة الدولية،القاهرة،العدد 124، 1996.

مناسبة لمناقشة القضايا الاقتصادية أما العرب فقد وجدوه منبراً مهماً لمناقشة الأمور السياسية والحصول على فرص أكبر في الحوار خاصة حول القضية الفلسطينية، إلا أن هذا المنتدى مثل انطلاقة مهمة لبدء سياسة أوروبية جديدة، تعتمد سياسة متوسطة شاملة تتبنى عقد اتفاقات شبه دائمة للتعاون الشامل تهدف إلى قيام حوار سياسي وتقديم مساعدات للتنمية، فضلاً عن مزايا تجارية ومساعدات غذائية، وكذلك فقد أدرجت القضايا السياسية ضمن جدول اهتمامات الجماعة الأوروبية باعتبارها عاملاً مؤثراً في مسيرة التعاون الاقتصادي، ولغاية عام 1979 سار الحوار العربي . الأوربي بخطوات ناجحة خاصة مع انضمام منظمة التحرير الفلسطينية إلى الوفد العربي، إلا أنه ومع انعقاد اتفاقية كامب ديفيد ونقل مقر الجماعة العربية إلى تونس تباطئ الحوار العربي . الأوربي إلى أن توقف عام 1979 على مستوى اللجان والأحزاب والجماعات المتخصصة، وعاد مع إعلان ( البندقية ) عام 1981 الذي بلور موقف جماعي أوربي بشأن الحل السلمي للنزاع العربي- الصهيوني واعترافها بحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره، وابتدأت مرحلة جديدة من الحوار أساسها ربط السياسة الأمنية والخارجية المشتركة لأوروبا، بين منطقة الشرق الأوسط والمتوسط وتوضح ذلك بإعلان مدريد عام 1989 بتأكيد إعلانها استعداد الاتحاد للمشاركة في مفاوضات الحل السلمي للصراع ودعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة<sup>(4)</sup>، وبذلك يعد عقد الثمانينات عقد الولوج الحقيقي لأوروبا ليس فقط في المتوسط وإنما أيضاً باتجاه دول الشرق الأوسط ضمن نظرة شمولية قائمة على أساس اشتراك الدول في هذه الأقاليم.

### ثالثاً: إعلان برشلونة: Barcelona Declaration

يرى الكثير من المفكرين والمختصين أن إعلان برشلونة مثل المرحلة الأخيرة من عملية السلام الشرق أوسطية التي أطلقها مؤتمر مدريد عام 1991، فقد فسح الأخير المجال لمفاوضات ثنائية بين الكيان الصهيوني والعرب والتي كانت العقبة الكبيرة أمام أي تطور في مسار الشراكة الأورو-متوسطة فضلاً عن ذلك إصدار اللجنة الأوروبية تقريراً لمراجعة العلاقات من دول المتوسط لعام 1990 تحت عنوان ( نحو سياسة متوسطة جديدة ) أقر من قبل المجلس الوزاري للاتحاد الأوربي تحت عنوان السياسة المتوسطة الجديدة واستندت على استمرارية العلاقات التقليدية القديمة مع إدخال تطورات جديدة وهو ما تم تحديده في قمة لشبونة عام 1992 التي أشارت إلى أن شرق وجنوب المتوسط فضلاً عن الشرق الأوسط هي مناطق جغرافية مهمة للاتحاد الأوربي في إطار الأمن والاستقرار الجماعي، ومن الملاحظ أن عامل الأمن لعب دوراً كبيراً في صياغة سياسة متوسطة جديدة فمع التحولات السياسية التي طرأت على أوروبا الشرقية ووحدة ألمانيا ثم تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة أوجد مجموعة من المخاطر والتهديدات

<sup>4</sup> - نيرمين النوراني، الاتحاد الأوربي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 142، أكتوبر 2000، ص 108.

الأمنية التي باتت تهدد الأمن الأوربي وهي في معظمها قادمة من جنوب وشرق المتوسط، تتعلق بتصاعد مستويات التسليح، قضية الهجرة، وما يسمى بالإسلام الأصولي<sup>(5)</sup>.

وفي عام 1994 عقدت قمة (كور وفوا) في اليونان، ثم مؤتمر (كان) في فرنسا عام 1995، وأكد البيان الختامي لقمة كان على ضرورة انعقاد المؤتمر الأوربي-المتوسطي في نوفمبر في عام 1995 في برشلونة، وأصبح إعداد الإعلان الرسمي للمؤتمر هو أساس للتفاوض فيما بعد بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية، إلى أن تم انعقاده في 27-28 نوفمبر 1995 في مدينة برشلونة في إسبانيا، ومع انعقاده بدأ اتجاه جديد للسياسة المتوسطية على مستوى الاتحاد الأوربي والدول المتوسطية الأخرى. وقد ضم المؤتمر وزراء خارجية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي (15) دولة من شمال المتوسط و(08) دول عربية هي (المغرب، الجزائر، تونس، مصر، سورية، لبنان، الأردن، فلسطين) وتركيا والكيان الصهيوني من جنوب المتوسط من شرقه ومالطا وقبرص، ومثل الاتحاد الأوربي في المؤتمر بصفته طرفا واحدا وموحدا في الموقف والتوجه ولذلك فقد كان الأقوى داخل المؤتمر وهو القائم بإعداد أوراقه ووثائقه على عكس الشاطئ الجنوبي للمتوسط ودول أخرى التي تنتمي أما إلى الدائرة العربية أو إلى الدائرة الإسلامية أو إلى دائرة عدم الانحياز باستثناء الكيان الصهيوني الذي لا ينتمي لأي من الدوائر المذكورة، وقد توضح ذلك في عدم تنسيق من مواقف الدول العربية على الرغم من أن مجلس الجامعة أشار في دورة أيلول 1995 إلى أهمية بلورة تصور عربي جماعي اتجاه السياسة المتوسطية للاتحاد الأوربي ولذلك خرج إعلان برشلونة ليمثل آلية عمل يحكمها الاتحاد الأوربي على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي<sup>(6)</sup>.

إن الجزء الأكبر من نص إعلان برشلونة مثل صياغة أوربية لتحقيق أهداف مشتركة وهي في جلها أيضا أوربية، حيث ركز الإعلان على ( إقامة شراكة شاملة بين المشاركين، الشراكة الأورو . متوسطة عبر حوار سياسي منظم وتنمية التعاون الاقتصادي والمالي... وعلى قيمة الأبعاد الاجتماعية والثقافية والإنسانية )، كما أكد على جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة « حوار وتبادل وتعاون» بحيث تضمن سلام واستقرار لجميع دولة وأكد الإعلان أيضا، «على ضرورة إجراء حوار سياسي مكثف منظم»، فضلا عن « تنمية دولة القانون والديمقراطية» و«احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية» وعلى المستوى الأمني جاءت أغلب نقاط الإعلان عمومية وغير محددة بوسائل أو آليات، فقد أكد البيان على «حل الخلافات بالطرق السلمية» «توطيد التعاون من أجل الوقاية ضد الإرهاب» «محرابة مشكلة المخدرات» و«الانضمام إلى والتمسك بنظم الحد من التسليح الدولية والإقليمية» و إيجاد منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة التدمير الشامل، علماً أن مثال إخلاء منطقة الشرق الأوسط من

<sup>5</sup> - محمد سالم، مصدر سابق، ص 244.

<sup>6</sup> - لمزيد من التفاصيل أنظر: هيثم الكيلاني، الشراكة الأوربية المتوسطية، تحليل لنتائج مؤتمر برشلونة، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، لبنان، العدد 49، شباط / فبراير، 1996، ص 71-80.

أسلحة التدمير الشامل تعد من القضايا المعقدة بسبب طبيعة العلاقات بين أطرافها أي العرب والكيان الصهيوني، حيث أن العرب هم أطراف في معاهدة حظر الانتشار النووي (NPT) لعام 1968 فيما يرفض الكيان الصهيوني الانضمام الى هذه المعاهدة أو السماح لمفتشي الوكالة الدولية الاطلاع على أنشطته النووية. وقد ربط الإعلان بين تحقيق الأهداف بعيدة المدى، وبين آليات لإقامة شراكة اقتصادية ومالية على اعتبار أن الأخيرة هي وسيلة ناجحة لتحقيق التكامل والتعاون والحوار السياسي وأبرز ما جاء في هذه الآليات هو انشاء « منطقة التجارة الحرة عبر اتفاقيات أوربية- متوسطة جديدة » وحدد المشاركون عام 2010 كتاريخ للتأسيس التدريجي لهذه المنطقة وبالنظر إلى البيان بشكل عام فقد تحدد بثلاثة أبعاد رئيسية أخذ البعد الأول الجانب الأمني والسياسي، أما البعد الثاني وهو الأكثر تفصيلاً وتحديد فهو البعد الاقتصادي والمالي، أما البعد الثالث فقد تمثل بالبعد الاجتماعي والثقافي والإنساني، وركز فيه على منظمات المجتمع المدني<sup>(7)</sup>.

حاولت أوروبا معالجة الخلل الاقتصادي بين أعضاء الشراكة من خلال آليات اقتصادية وتجارية ومالية فضلاً عن محاولتها زيادة مستوى التعاون والتبادل بين أطراف الشراكة خاصة بين الكيان الصهيوني والدول العربية، إلا أن ذلك لم يتحقق بسبب جذور الصراع العربي-الإسرائيلي أولاً، ووضع الدول العربية الاقتصادي والسياسي ثانياً، فضلاً عن مطالب أخرى متعلقة بمضمون الإعلان من حيث<sup>(8)</sup>:

1. عمومية أفكاره فهو يمثل أفكار ومبادئ عامة أكثر من حلف أو مؤسسه إقليمية.
2. إنه يبحث في هدف مستقبلي أوسع ولذلك فقد تجنب قدر الإمكان القضايا التي هي موضع الخلاف.
3. تطرق إلى أمن المتوسط بشكل سطحي وبما يرضي الجميع.
4. إن الشراكة السياسية والأمنية لم ينظر إليها على أنها مبدأ جماعي وإنما ادرجت ضمن إطار الأمن الداخلي للدولة.
5. إن الإعلان لم يحدد أية التزامات تترتب على الدول الأعضاء واعتمد في تنفيذ بنود الإعلان على حسن النيات وهذا أضعف كثيراً فيما بعد، الخطوات العملية والتنظيمية لهذا الإعلان.
6. كما ذكرنا سابقاً لم يستطع المؤتمر حسم أغلب القضايا المتعلقة وخاصة فيما يتعلق بالتسلح وموضوع السلاح النووي للكيان الصهيوني وتناول هذا الموضوع بشكل غير معمق أدى إلى تمييع أسس الأمن الإقليمي رغم أن هذا المؤتمر خطى خطوة جديدة في التأكيد على مخاطر امتلاك الكيان الصهيوني للسلاح النووي على الأمن

<sup>7</sup> - أنظر نص إعلان برشلونة، الذي تمت المصادقة عليه في المؤتمر الأوروبي-متوسطي 27-28 نوفمبر 1995.

<sup>8</sup> - هيثم الكيلاني، مصدر سابق، ص 83.81

الدولي والإقليمي وهو ما مثل سابقة في هذا الموضوع بسبب دعم الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية لامتلاك الكيان الصهيوني هذا السلاح.

7. وأخيرا أن الدول العربية وعلى الرغم من أن المؤتمر تناول أغلب القضايا التي تعاني منها هذه الدول إلا أنه

بسبب غياب التنسيق العربي والقدرة السياسية والاقتصادية لم يستطع استثمار الفرص بشكل لم يضيف فيه هذا المؤتمر شيئا إلى الأمن القومي العربي أو التنمية الاقتصادية والسياسية العربية.

وإزاء ذلك فإن مؤتمر برشلونة رغم أهميته لما يمثله من خطوة مهمة اتجاه طموح أوربي أكثر في مأسسته نظام

متوسطي شبيه بمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، إلا أنه لم يكن بمستوى الطموح الأوربي ولذلك استمرت المبادرات والمشاريع لتطوير الشراكة الأورو. متوسطة إلى نطاق أوسع وأدق.

### المبحث الثاني: الاتحاد من أجل المتوسط لعام 2008 .

لقد وضع إعلان برشلونة أبعاد التعاون الأورو. متوسطي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، إلا أنه وضع أهدافا "عظيمة وكبيرة لم تتحقق أو على الأقل لم تكن بمستوى طموح الدول المنضوية تحت لوائه، حيث انخرقت الكثير من آليات تنفيذ بنوده باتجاه علاقات تعاون ثنائي أكثر منه إقليمي، ولذلك يمكن القول أن العلاقات الأورو. متوسطة مرت ومنذ مؤتمر امستردام لعام 1997 بمرحلة مختلفة عما رسمه إعلان برشلونة حيث وسعت فيه نشاطات واختصاصات المفوضية الأوربية لتصبح منسقا عاما" في المجالين الداخلي والخارجي، مما أضعف موقف الدول الأخرى في الشراكة وخاصة الدول العربية التي لم تسجل تنسيقا أو تعاونا ملحوظا اتجاه إجراءات التنفيذ وهذا ما توضح من خلال المؤتمرات التي عقدت بعد إعلان برشلونة مثل مؤتمر مالطا عام 1997 ومؤتمر (باليرمو) عام 1998 ومؤتمر (شتوتغارت) عام 1999، ومؤتمر (مرسيليا) عام 2000، والذي اقترحت فيه فرنسا بحث شراكة أورو. متوسطة للسلام والاستقرار، والذي قوبل فيما بعد برفض عربي على اعتبار رفضها لإشراك (إسرائيل) في أي منظومة تعاونية أمنية طالما إنها لم تنسحب في الأراضي العربية المحتلة، فضلا عن معارضة أوربية، حيث اعتبرته بداية انقلاب على حلف شمال الأطلسي، وفي هذا الإطار أبرمت العديد من الاتفاقيات بين الاتحاد الأوربي والدول المتوسطة كلاً على حدة مثل اتفاق الشراكة الأورو- تونسي، والأورو- مغاربي، والأورو- جزائري... وغيرها. ثم المؤتمر الذي عقد في عام 2007 وجمع بين رئيس الوزراء الإيطالي والإسباني والرئيس الفرنسي ساركوزي، وعد هذا اللقاء الانطلاقة الحقيقية والفعالية لمشروع الاتحاد من أجل المتوسط، وكان لهذه الانطلاقة دوافع عديدة يمكن تحديدها بالاتي<sup>(9)</sup>:

<sup>9</sup> - Institut de la mediterranean, Report of the expert group convened by the mediterranean Institution the mediterranean Union projet, France, Octobre 2007, P. 12-15.

1. دوافع اقتصادية: وهي تتعلق بقوة دول المتوسط اقتصاديا من حيث الموارد والأسواق بالنسبة إلى أوروبا عامة وفرنسا بشكل خاص.
2. دوافع سياسية: وتعلق بالتوجه الأمريكي إزاء منطقة الشرق الأوسط وعدم قدرة أوروبا لمواجهة هذا النفوذ بمفردها، فضلا عن تراجع وفشل السياسات الأوربية اتجاه منطقة حوض المتوسط وضعف سياساتها اتجاه الشرق الأوسط، خاصة مع الاعتراف الدولي والإقليمي بفشل الحوار العربي-الأوروبي من جهة، ومشروع برشلونة لعام 1995 من جهة أخرى.
3. دوافع أمنية: إن هاجس الأمن خاصة بعد أحداث 11 أيلول وإعلان الولايات المتحدة الأمريكية حربها ضد الإرهاب جعل الهاجس الأمني لدى أوروبا خاصة مع ازدياد معدلات الهجرة إليها كبير جداً ، ولذلك بدأت بالبحث عن آليات جديدة تتلائم ومستجدات الوضع الدولي الحالي لتأمين هذا الهاجس، خاصة وأن مفهوم الأمن قد تغير مع الفشل الذي واجهته الولايات المتحدة منذ إعلانها الحرب ضد الإرهاب باستخدام القوة العسكرية إلى أسلوب جديد يعتمد الحوار بدلاً من الصدام، والالتقاء والتعاون بدلاً من التنافر وهذا ما دعي إلى أن تقوم أغلب الدول الأوربية بالاعتذار عن تاريخها الاستعماري في بعض دول جنوب المتوسط.
4. التنافس الدولي: أن الاندفاع الدولي للدول الكبرى والمتقدمة نحو البحث عن بدائل جديدة وغنية بالموارد، وأرض خصبة للاستثمارات الكبيرة، جعل كلا من الصين، واليابان والهند والولايات المتحدة تتسابق نحو إفريقيا، المتعطشة للتنمية الاقتصادية والبشرية، وهذا التغلغل والصيني خاصة وفي دول جنوب المتوسط كالجنازير وتونس المغرب، خلق وعي أوروبي اتجاه ضرورة تغيير السياسات الأوربية القديمة وتوسيع اهتمامات الشراكة لتصب في صالح الدول غير الأوربية أيضا خاصة وأن اتفاقيات الشراكة السابقة كانت تهتم بمواضيع مثل الهجرة والاستثمارات المالية، وهي قضايا تم أوروبا بشكل رئيسي<sup>(10)</sup>.
5. فشل السياسة الأوربية التي اتبعتها منذ عام 2004 وهي ما تسمى « بسياسة الحوار الأوربي »، وهي كما يشار من عنوانها سياسة أوربية منفردة اتجاه بعض الدول وليس سياسة أوربية مشتركة ضمن شراكة حقيقية وفقاً لإعلان برشلونة، وهذه السياسة أثارت حقيقة الدول المتوسطة الأخرى، بسبب سياسة التفضيل التي اتبعتها في التعامل في مجال الاستثمار أو التجارة أو التسهيلات اتجاه بعض الدول دون غيرها، ودخلت بذلك منطقة المتوسط في إطار اتفاقيات ثنائية بين أوروبا كوحدة ودول المتوسط المنتقاة منفردة ، وهذا الجانب أضعف كثيراً من بنود وآليات عمل

<sup>10</sup> - لمزيد من التفاصيل بشأن النفوذ الصيني في إفريقيا وخاصة في مجال الاستثمار أنظر:

برشلونة وأفرغ الإعلان في مضمونه الحقيقي وأهدافه المستقبلية المتوخاة<sup>(11)</sup> . إن ما تقدم مثل دوافع أوربية عدت أساسا لانطلاقه مفاوضات الاتحاد والقبول مبدئياً بالفكرة ثم مناقشة تفاصيلها.

أما ما يتعلق بالأهداف الفرنسية من الاتحاد ، فقد كانت هناك جملة من الدوافع في هذا الإطار هي<sup>(12)</sup>:

1. تدعيم مصالح فرنسا ودورها في المنطقة العربية وبالذات في شمال إفريقيا والشرق الأوسط وفي أوروبا وإعطاء الاتحاد الأوربي دفعة قوية باتجاه دور سياسي عالمي جديد في حوض المتوسط والعالم.

2. إبعاد تركيا من عضوية الاتحاد الأوربي من خلال تحويل وجهة نظرها من هدف العضوية في الاتحاد إلى مجال أوسع يتمثل بانضمامها إلى الاتحاد من أجل المتوسط ولعب دور في الترتيبات من حيث التعاون والأمن على المستوى الإقليمي.

3. رغبة فرنسا بالعودة إلى الشرق الأوسط ولعب دور رئيس في قضية الصراع العربي-الإسرائيلي وكذلك قضايا فعالة أخرى كقضية لبنان والوضع الجديد في العراق، حيث تجد فرنسا نفسها وبحكم الروابط التاريخية صاحبة الكلمة الأقوى في حل هذه الخلافات، ولذلك حاول ساركوزي التدخل من أجل إيجاد تسوية للصراع العربي - الصهيوني ، من خلال السعي وراء مباحثات التطبيع، فضلا عن زيارته العراق خلال هذا العام لإثبات الدور والوجود الفرنسي في ملفات المنطقة.

أولاً: العقبات التي واجهت إعلان الاتحاد من أجل المتوسط : « إن الوقت قد حان لبنني مع اتحادا متوسطيا ليكون همزة وصل بين أوروبا وإفريقيا... وما تم فعله مع اتحاد أوروبا منذ 60 سنة سنقوم اليوم بفعلة مع اتحاد المتوسط » هذا هو إعلان ساركوزي ليلة فوزه بانتخابات الرئاسة الفرنسية في 6 ايار 2007، وهو أشاره إلى مشروعه الذي أعلنه خلال حملته الانتخابية، والذي سماه بالاتحاد المتوسطي، ورغم ان الطموحات الفرنسية كانت لها دوافعها الخاصة والأوربية، إلا أن هذا المشروع وبسبب الاعتراضات والعقبات التي واجهته سواء من أوروبا أو من دول أخرى غير متوسطة أو من دول متوسطة تم إعادة النظر فيه بشكل يتلائم مع متطلبات جميع الأطراف وخاصة الألمانية مما حدا بالبعض إلى القول أن المشروع انطلق قويا وهادفا وانتهى بمشروع فضفاض يميل إلى التعميمات وهو استمرارية مسارات الفشل المتكررة للعلاقات الأورو- متوسطة منذ إعلان برشلونة عام 1995 وتضمن هذا المشروع إنشاء اتحاد إقليمي يكون مقتصرًا على الدول المطلة على البحر المتوسط أو الداخلة في مسارات متوسطة مثل الأردن والبرتغال وموريتانيا وعددها (19) دولة في إطار هيكل إقليمي متوسطي يتضمن أجهزة

<sup>11</sup> - Institute de la Mediterranee, Report of the expert group convened by the Mediterranean Institution the Mediterranean Union project, op-cit, P.14-15.

<sup>12</sup> - Rosa Balfour, Doro thee schemed, union for the Mediterranean disunity for the EU?, European policy Centre, February 2008, P.01-02.

مركزية مقتبسة من مؤسسات الاتحاد الأوروبي وبخاصة من مجلس رئاسة يكون مركز صناعة القرار، وبنك متوسطي للاستثمار على غرار البنك الأوروبي ونظام أمني جماعي يسمح بضمان السلام من دون اللجوء لسباق التسلح أو الردع، وعلى الرغم من أن الرئيس الفرنسي أعلن في مؤتمر روما في 20 كانون الأول 2007، إفساح المجال لانضمام اختياري لدول الاتحاد الأوروبي غير المطلة على المتوسط، إلا أن هذه الدعوة لم ترضي الدول الأوروبية التي كانت تفكر بمستقبل وحدة وتماسك الاتحاد الأوروبي<sup>(13)</sup>. وبالتالي فإن المشروع الذي أعلن في 13-2008/07/14 هو المشروع المعدل لمشروع ساركوزي وهذه التعديلات كانت نتيجة لضغوطات أوروبية وخاصة من الجانب الألماني، وتركزت الاعتراضات الألمانية على:

1. العضوية: حيث أعلنت ألمانيا بأن هذا المشروع سيقسم الاتحاد الأوروبي، ولذلك يجب أن لا يستند على عنصر الجغرافية وحده لتجنب حصول تمزق بالنسيج الأوروبي الواحد، ولكي يتيح لألمانيا وحلفائها في شمال أوروبا وشرقها أن ينضموا إلى الاتحاد، ويوضح هذا الاتجاه سخرية المستشار الألمانية ميركل من مشروع ساركوزي عندما قالت متحدثة عن أعضاء الاتحاد الأوروبي «هل يعقل أن يهتم بعضنا بالمتوسط فيما ينشغل الآخرون بأوكرانيا» وهذا الإعتراض الذي شاركها فيه أغلب الدول الأوروبية، حل فيما بعد بإعلان ساركوزي في عام 2007 بتغيير أسم الاتحاد المتوسطي إلى اتحاد من أجل المتوسط أو مسار برشلونة، لكي لا يتشابه بالتسمية مع الاتحاد الأوروبي وكذلك وسعت العضوية لتنضم دول الاتحاد الأوروبي جميعها<sup>(14)</sup>.

2. المؤسسات: اقترح الرئيس الفرنسي استحداث مجلس متوسطي على غرار المجلس الأوروبي للاتحاد الأوروبي وإنشاء بنك متوسطي للاستثمارات يقدم التسهيلات المالية، بسبب قلة الاستثمارات الأوروبية في منطقة جنوب المتوسط والتي لا تتعدى من وجهة نظره 2% من الحجم الكلي للاستثمارات الأوروبية، واقترح لذلك آلية عمل تعتمد اللقاءات الدورية بين رؤساء دول الاتحاد تحت اسم المجموعة المتوسطية، فضلاً عن إنشاء نظام أمني جماعي يسمح بضمان السلام دون اللجوء لسباق التسلح أو الردع، والتعديلات التي حدثت على هذه الصيغة الأصلية أثرت كثيراً على هدف الاتحاد ومسيرته وأفرغته من محتواه الأصلي، حيث لم يعد الاتحاد المتوسطي بديلاً عن المبادرات والمشاريع القائمة، وإنما استمرار وتطوير لها، وتحت زعامة أوروبية ممثلة بالاتحاد

---

<sup>13</sup> - Almut Moller, why Europeans Embrace the Idea of A Mediterranean Union, European spring council, 2008, P.01-02.

<sup>14</sup> - Barcelona process: Union for the Mediterranean Readjusting the Euro-Mediterranean partnership, Friedrich Ebert sifting April 2008.

Merkel Says Mediterranean union off to a good start, Sunday 13/07/2008," <http://www.bundesregierung-delntt>".

الأوربي ومؤسساته، حيث أكد الاميرال (جان يفورك) « لا حاجة لإنشاء مؤسسات الاتحاد نظراً لعدم وجود مشاريع كبيرة سيتم إنشائها في حالة تطلب الأمر ذلك»<sup>(15)</sup>.

3. الجانب المالي: تراجع الرئيس الفرنسي عن طموحه في التأثير والاستفادة الاقتصادية من دول المتوسط باستخدام القدرة الاقتصادية الأوربية وهذا ما أشارت إليه المستشارة الألمانية ميركل بقولها « إن هذا المشروع سيستنزف أموال الاتحاد الأوربي لمصلحة عدد محدود من أعضاء هذا الاتحاد ومستعمراتهم السابقة». وتقصد بذلك فرنسا ومستعمراتها القديمة، وقد انتهى المطاف بالاتحاد المتوسطي إلى اتحاد من أجل المتوسط: Union for Mediterranean مقتبس كصيغة وتنظيم وأهداف من تنظيمات إقليمية أخرى مثل مجلس دول البلطيق الذي أنشئ عام 1992 والذي يضم دول غير أعضاء في الاتحاد الأوربي مثل روسيا والنرويج وأيسلندا وهو يستهدف تطوير التعاون الإقليمي بين أعضائه وبكلف أقل، وهذا ما أصبح عليه المشروع بعد التعديل، حيث اقتصر على عدد محدود من المؤسسات لا يتجاوز (20) سكرتارية وتمثل وكالات التعاون، وتدار شؤونه من قبل رئاسة دورية لاثنتين من البلدان المطلة على المتوسط، واحدة من الجنوب والأخرى من الشمال وتدار شؤونه من خلال اجتماعات سنوية لوزراء الخارجية، وتعقد كل سنتين قمة لرؤساء الدول، وكما هو محدد في إعلان برشلونة فإن (16) بليون يورو ستعطى للمدة 2002 – 2013 لتنفيذ مشاريع مشتركة وبرقابة أوربية بحيث تصبح هذه الأموال بأمان بوضعها في المشاريع المناسبة<sup>(16)</sup>.

4. مسار برشلونة: ركزت ألمانيا على أن هذا الاتحاد يجب أن يتم في إطار مسار برشلونة وليس تنظيماً مستقلاً عنه ولذلك تراجع الرئيس ساركوزي عن طموحه في مشروعة الأصلي. عندما أكد جان بييار جوبية وزير الدولة الفرنسي للشؤون الأوربية « إننا لن نستطيع أن نفعل أفضل مما تم فعله في إطار مسار برشلونة أو يورو ميد ، ولذلك فإن الأموال الاتحادية لن يتم استخدامها خارج إطار الضوابط الفرعية في الاتحاد الأوربي ». أما باقي الدول الاوربية فقد أيدت كل من إسبانيا وإيطاليا المشروع واعتبروه مشروع عظيم وخطوة جديدة باتجاه مجالات أوسع للتعاون والشراكة، أما بريطانيا فقد أيدت فكرة الاتحاد وبعد أن قدمت لها فرنسا ضمانات من أن هذا الاتحاد لن يكون بديلاً عن نية تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوربي وفيما عدا المعارضة الألمانية لم تكن هناك

<sup>15</sup> - الاميرال جان يفورك، صعوبات كبيره تقف امام المشروع ، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد1، 2008 ، ص12.

<sup>16</sup> - لمزيد من التفاصيل حول الجانب المالي انظر:

Merkel Says Mediterranean union off to a good start, Sunday 13/07/2008, <http://www.bundesregierung-delntt>.

Barcelona process : Union for the Mediterranean Readjusting the Euro- Mediterranean partnership, op. cit.

معارضة شديدة حيال المشروع باستثناء تحفظات من قبل سلوفينيا وسلوفاكيا واليونان، ولكل منها كان له مسيبياته التي انتهت بسياسة ساركوزي التي تقوم على أساس وافق على كل ما يريده الآخرون، حيث أكد رئيس الوزراء السلوفيني يانيش مؤكداً «لسنا بحاجة إلى ازدواجية أو مؤسسات تنافس مؤسسات الاتحاد الأوربي» ثم عاد ليؤيده بعد تطمينات فرنسه بان مشروع الاتحاد هو استمرارية لمسار برشلونة ، أما تركيا فقد عارضت المشروع خوفاً منها أن يكون بديلاً عن انضمامها للاتحاد الأوربي وهو ما يعارضه كل من فرنسا وألمانيا بشدة، وأيدته بعد أن حصلت على تطمينات فرنسية بأن هذا الاتحاد لا يمثل بديل عن الهدف التركي انضمامها إلى الاتحاد الأوربي وإنما هو تجمع إقليمي ذو أهداف محددة يظم دولاً أوروبية وغير أوروبية، ومتوسطة وغير متوسطة على أسس جغرافية وسياسية واقتصادية، ولم تبقى إلا ليبيا الدولة الوحيدة ضمن السياق الجغرافي معارضة للاتحاد ولم تنظم إليه رغم الأهمية الكبيرة لدولة ليبيا باعتبارها دولة متوسطة أولاً ، وذات موارد نفطية كبيرة تشغل حيزاً كبيراً في الاهتمام الاقتصادي الأوربي عموماً والفرنسي على وجه الخصوص ثانياً، فضلاً عن أهميتها الاقتصادية لحوض المتوسط ثالثاً ، وهكذا وبعد التوافق على مشروع الاتحاد وتحقيق نوع من المواقف المتوازنة بعد المساومة على قضايا استراتيجية مهمة دعا الرئيس الفرنسي ساركوزي الدول ذات العلاقة إلى قمة باريس، وفي 13-14/07/2008 وأعلن على أثرها الاتحاد من أجل المتوسط، الذي حمل في ثناياه مقاصد عدة.

#### ثانياً: مقاصد الاتحاد من أجل المتوسط.

في 13-14/07/2008 عقد قادة (43) دول من أوروبا وشمال إفريقيا والشرق الأوسط قمة في فرنسا وتم الإعلان عن ولادة الاتحاد من أجل المتوسط كإطار إقليمي يظم ولأول مرة قوى متناقضة ومتصارعة فقد ضم (إسرائيل) إلى جانب سوريا والجزائر مع المغرب وتركيا مع اليونان، وفي إطار أسلوب جديد لاحتواء الصراعات وتسوية النزاعات بعد أن تأكد ومن خلال المسيرة السياسية والاقتصادية لبرشلونة لعام 1995 فشل الآليات التي وضعت لتحقيق الأمن والاستقرار لمنطقتي المتوسط والشرق الأوسط فضلاً عن إخفاقات التنمية الاقتصادية والبشرية في الكثير من دول أعضاء برشلونة، ولذلك ورغم الاعتراضات لبعض الدول الأوربية على المشروع إلا أنها وجدت فيه تجديداً لدماء المشاريع الأوربية اتجاه المتوسط والشرق الأوسط والتي بدأت مع الحوار العربي-الأوربي ثم مسار برشلونة وشم سياسة الحوار الإقليمي، ولتواكب التغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية منذ بداية الألفية الثالثة خاصة مع زيادة النفوذ السياسي والاقتصادي للصين والهند وأمريكا اللاتينية في إفريقيا ، والولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وعليه أريد لهذا المشروع أن يكون ذي استراتيجية شاملة ذات أبعاد أمنية وتنموية وسياسية.

1. البعد الأمني: ويدخل ضمن هذا البعد المهجرة السرية غير المشروعة والإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات والأمن الغذائي والأمن البيئي. وقد تطرق إليها الإعلان بالتأكيد على<sup>(17)</sup>:

أ. إن الاتحاد من أجل المتوسط يركز على إعلان برشلونة وعلى أهداف السلام والاستقرار والأمن المذكورة فيه.

ب. تشجيع الأمن الإقليمي وفقا لإعلان برشلونة بالعمل لصالح حظر انتشار أسلحة الدمار الشامل النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الانضمام إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة لغرض وضع نظام مراقبة صارم للحد من ذلك<sup>(18)</sup>.

ج. التأكيد على الترتيبات الإقليمية كإقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية والعمل على جعل منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل.

د. البحث في تدابير ترسيخ الثقة وتعزيز الأمن التي يمكن أن تتخذ بين الأطراف لإقامة منطقة سلام واستقرار في حوض المتوسط بما فيها إعداد ميثاق أورو. متوسطي على الأمد البعيد.

هـ. التأكيد على إدانة الإرهاب بكل إشكاله ومظاهرة والتزامه بتطبيق مدونة السلوك المتعلقة بمكافحة الإرهاب من أجل تعزيز الأمن و بذل كل الجهود الإيجاد حل للنزاعات وإنهاء الاحتلال ومكافحة القمع<sup>(19)</sup>.

و. تعزيز المهجرة الشرعية الخاضعة لإدارة منظمة ومكافحة المهجرة غير الشرعية وتشجيع الصلات بين المهجرة والتنمية.

2. البعد التنموي: لم يختلف البعد التنموي عن ما جاء من تأكيدات على الجانب الأمني فيما يتعلق كونه استمرارية لما تم إنجازه في إطار مسار برشلونة وهو المنتدى الوحيد الذي يتبادل في إطاره جميع الشركاء الأورو-متوسطين وجهات النظر ويشاركون في حوار بناء، ولذلك فقد أكد الاتحاد ضمن هذا الإطار على الآتي<sup>(20)</sup>:

<sup>17</sup> -لمزيد من التفاصيل أنظر: الإعلان المشترك لقمة باريس من أجل المتوسط المعقودة في باريس 14.13 يوليو/تموز 2008.

1. انظر نص المادة (5) من الاعلان المشترك لقمة باريس .

2. أنظر نص المادة (08)،(12) من الإعلان المشترك لقمة باريس.

<sup>2</sup> - أنظر نص المادة(06) (11) (29) (30) (31)، من الإعلان المشترك لقمة باريس.

- أ. تنمية الموارد البشرية وفرص العمل طبقاً لأهداف الألفية للتنمية بما فيها الحد من الفقر والإبقاء على برنامج العمل الخمس سنوات الذي اعتمده قمة برشلونة والتأكيد على الفوائد الاقتصادية المرتبطة بإنشاء منطقة تبادل حر بعيدة المدى في المنطقة الأورو. متوسطة بحلول عام 2010.
- ب. تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي ورسم خارطة طريق تجارية أورو-متوسطة تزداد فيها فرص الشفافية والتجارة والاستثمار ودعم تنمية مستدامة ومتوازنة والاندماج والتماسك والترابط على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي واعتماد مبدأ المشاريع ذات الهندسة المتغيرة.
- ج. اعتبار الاتحاد من أجل المتوسط وسيله تمويل إضافية للمنطقة عبر مشاريع إقليمية ودون إقليمية، وجذب وسائل مالية إضافية لصالح مشاريع إقليمية ويأتي التمويل بشكل أساسي من القطاع الخاص، موازنة الاتحاد الأوربي، الشركاء، بلدان أخرى، مؤسسات مالية دولية، كيانات إقليمية.
3. البعد السياسي: ويتضمن المقاصد التالية<sup>(21)</sup>

- أ. وضع هياكل مؤسساتية جديدة تضمن تحقيق الأهداف السياسية للاتحاد ويقرر رؤساء الدول والحكومات إنشاء أمانه تحتل موقع مركزي داخل الهيكلية المؤسساتية، مهمتها تحديد المشاريع ومتابعتها وتشجيعها والبحث عن شركاء، وتمتع بشخصية قانونية منفصلة وبوضع مستقل، ومهمتها ذات طابع تقني أما اللجنة المشتركة الدائمة ومقرها بروكسل، فهي مؤسسة داعمة وآلية رد فعل سريع لأي طارئ، أما الرئاسة فتكون مشتركة بين بلد أوروبي وبلد متوسطي.
- ب. دعم مسيرة السلام الإسرائيلية . الفلسطينية وبما يتماشى مع عملية أنابوليس وأن السلام يتطلب حلاً شاملاً ولذلك فهم يرحبون الشروع بمفاوضات غير مباشرة بين سوريا وإسرائيل تحت الرعاية التركية.

- ج. تضمن الاتحاد أبعاد ثقافية بإسهام مؤسسة (آنا ليند) كمؤسسة أورو-متوسطة تسهم في الحوار بين الثقافات بالتعاون مع تحالف الأمم المتحدة للحضارات، فضلاً عن إنشاء جامعة أورو-متوسطة ومقرها سلوفينيا لزيادة الفهم المتبادل بين الشعوب وتشجيع التعاون في مجال التعليم العالي وتأسيس الفضاء الأورو-متوسطي للتعليم العالي والعلوم والأبحاث، كما أكد الإعلان على معالجة قضية التلوث وخاصة إزالة تلوث البحر المتوسط ومواجهة الكوارث بإعداد برنامج مشترك للحماية المدنية<sup>(22)</sup>.

<sup>21</sup> - أنظر نص المواد(23، 24، 25، 07)، من الإعلان .

2- لمزيد من التفاصيل أنظر نص الملحق بالإعلان المشترك لقمة باريس. أنظر أيضاً بشأن قضية البيئة:

## الفصل الثاني

### الموقف العربي من الاتحاد من أجل المتوسط

المبحث الأول: الرؤية العربية للتوجهات الاوروبية في ظل الاتحاد من اجل المتوسط .

تطور مفهوم الشراكة مع تطور العلاقات الاقتصادية الدولية، وتطور الوعي الأوربي مع تكوين الجماعة الأوروبية حول أهمية تأمين حوض المتوسط ، وتوضح السعي الأوربي للبحث عن سياسة شاملة للتعاون في حوض المتوسط عام 1968 في التقرير العام الثاني للجماعة الأوروبية الذي أكد بشكل كبير على أهمية توثيق العلاقات مع دول حوض المتوسط، مما يجعلها صاحبة المبادرة الأولى في خلق آليات التعاون ثم الشراكة رغم أنها لم تحدد هذه السياسة، إلا في قمة باريس عام 1972، حيث انتهجت الجماعة الأوروبية ما اصطلح على تسميته أوريبا بالمنهج الشامل الذي انبثقت منه فيما بعد كل المشاريع الأوروبية في التعامل مع المنطقة بدءا بسياسة الحوار ثم مسار برشلونة ثم سياسة الحوار، ولذلك فإن قضية الشراكة وإن كانت مفهوم عالمي يعني التعاون المشترك في قضايا مختلفة تهم أطرافاً عده مع الأخذ بالاعتبار إمكانيات وقدرات كل طرف ، وهذا التعاون قد يكون على أساس اقتصادي أو جغرافي أو سياسي، إلا أن المبادرة الأولى كانت أوروبية ولذلك بقيت الأهداف والتائج تصب في صالحها أولاً، منذ مسار برشلونة، الذي حدد أهدافه في المشاركة السياسية والأمنية وتضمن احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وممارسة الحريات العامة واحترام سلامة أراضي الدول وعلاقات حسن الجوار وعدم استخدام القوة في حل النزاعات والتعاون لمحاربة الإرهاب، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والانضمام إلى معاهدات نزع السلاح وتدابير تحقق ولعل البند الأكثر أهمية والذي مثل في وقته مكسبا "عربيا عندما ضمنوا البيان الختامي المواقف المتعلقة بعملية السلام مثل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وتنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة، ومبادلة الأرض بالسلام، والتأكيد على مرجعية مؤتمر مدريد في مسيرة عملية السلام.

على المستوى الاقتصادي والمالي فإن أهم مبدأ واختبار حقيقي لقوة الشراكة يتمثل بإنشاء منطقة تجارة حرة عام 2010 وتعاون اقتصادي وتعاون مالي، فيما يتعلق بمنطقة التجارة الحرة فقد دخلت المنطقة في إطار شراكات أحادية الجانب مع أوربا مثل المشاركة الأورو-تونسية والأورو-مغربية والتي مثلت سببا فيما بعد لإضعاف محتوى ومضمون برشلونة، أما التعاون الاقتصادي والمالي تمثل بالتأكيد على زيادة الاستثمارات وتنميتها، حيث تم تخصيص مبلغ قدره 4.685 بليون دولار للمدة 1995-1999 لتنفيذ ما اتفق عليه، وفي المجال الاجتماعي ركز مسار

برشلونة على أهمية الحوار بين الثقافات والحضارات وتنمية التعاون بين الدول فيما يتعلق بالهجرة ومكافحة الإرهاب، والعنصرية وكرهية الأجانب وتعزيز دور منظمات المجتمع المدني<sup>(23)</sup>، وتبعاً لذلك فالسؤال المطروح، إذا كانت الدول العربية التي انضمت لهذه العملية بدافع أمني أو جغرافي أو اقتصادي، قد حددت أهدافاً في التطور والنمو والسلام بمشاركة قوة دولية تزداد نمواً أو تأثيراً منذ نهاية الحرب الباردة، ما الذي استطاعت تحقيقه من هذه الأهداف لكي تصبح هذه العملية نموذج ناجح وخطوة إيجابية باتجاه مشاريع شراكة أكبر مثل الاتحاد من أجل المتوسط؟ إن الإجابة على هذا السؤال هي التي ستوصلنا إلى المكاسب التي حصل عليها العرب من التجربة الأولى حتى يوازنوا ما سوف يحصلون عليه من الاتحاد المتوسطي وبنفس الميزان.

1. الميزان السياسي: لم يتضمن مسار برشلونة أية آليات قادرة على تحقيق أبعاده السياسية والأمنية والتي هي بالأساس أهداف أوروبية لتأمين جنوبها المتوسطي إلا من خلال إعادة تعريف التهديد ليشمل عوامل غير عسكرية تتمثل بعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والتخلف الاقتصادي متخذة الجانب المالي آلية لمواجهة هذا التهديد، من خلال برنامج (ميدا) الذي خصص له مليار يورو سنوياً ويمول كل سبع سنوات وبنك الاستثمار الأوربي الذي يقدم للمنطقة مبالغ مالية على شكل قروض مشروطة استخدمت كأداة أوروبية رئيسية للترويج للتحويل الديمقراطي في العالم العربي فيلتزم الشركاء بصيانة حقوق الإنسان والالتزام بالإصلاح الديمقراطي وبذلك يستطيع الاتحاد الأوربي الاستناد إليها في الاحتجاج ضد أي انتهاك لحقوق الإنسان في أي دولة وحجب المعونة عنها وهذا يمثل تدخلاً صريحاً في الشؤون الداخلية لشركاء أوروبا وخاصة العرب منهم، ولذلك انطلقت من رحم برشلونة مبادرات أوروبية أخرى للترويج للديمقراطية تضمنت الحوار بين الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون الخليجي باتفاقية عام 1989 والتي استخدمت فيها أوروبا الأداة الاقتصادية لإدخال إصلاحات سياسية خاصة مع رفض وتردد هذه الدول أي دول الخليج العربي، مبادرة الحوار الشامل مع إيران 1998 ومع اليمن 1997<sup>(24)</sup>. أما عملية برشلونة فقد ارتبطت ومنذ البداية من وجهة النظر العربية بتطور عملية السلام في الشرق الأوسط وصيغت مع إبرام اتفاقيات أوسلو، إلا أن المتغيرات السياسية في الكيان الصهيوني ثم تراجع عملية السلام، أدت إلى تردّي واضح في الدور الأوربي لتحقيق السلام على الرغم من أنها استمرت بالتأكيد على مبدأ الأرض مقابل السلام، وهذا التراجع يمكن تحديده أسبابه بالآتي:

أ. غياب سياسة خارجية أوروبية موحدة: فقد حدث تصدع في البيت الأوربي بعد الحرب الباردة إزاء العديد من القضايا الأوربية كالعملة والوحدة وسياسة خارجية حول قضايا تتعلق بشركائها في الشرق

<sup>23</sup> - لمزيد من التفاصيل أنظر: نص إعلان برشلونة، مصدر سابق.

<sup>24</sup> - منى يعقوبيان، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط (المبادرات الأوربية)، معهد السلام الأمريكي، تقرير خاص، رقم 127، تشرين الأول

الأوسط سواء من هم أعضاء في برشلونة أو تربطها معهم مصالح اقتصادية مهمة وبدا واضحا منذ عام 1998 بتشكيل محور فرنسي . ألماني ، وبريطاني . أمريكي اتجاه الكثير من القضايا بشكل توضحت فيه الهيمنة الأمريكية على السياسة الأوروبية فأصبحت جزءا من السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط وما طرحه من مشاريع كمشروع الشرق الأوسط الكبير الذي عدلته أوروبا إلى الشرق الأوسط الموسع ليضم أوروبا<sup>(25)</sup>.

ب. الموقف من الكيان الصهيوني: عدم قدرة الاتحاد الأوروبي على ممارسة ضغوط حقيقية على الكيان الصهيوني للحد من سياسته في قمع واضطهاد الشعب الفلسطيني وعدم إدانته لها في المحافل الدولية، خاصة إذا ما علمنا أن ألمانيا هي الممول الثاني بعد الولايات المتحدة للكيان الصهيوني مما يمكنها من أن تشكل ضغطا مناسباً لدفع عملية السلام إلى الأمام إلا أن ذلك مستبعد كما أكد ذلك المسؤولون الألمان لأنهم يؤمنون بسياسة الإقناع، وعدم المبالغة بما هو متوقع من أوروبا التي لا تستطيع أن تقوم بدورها بمفردها<sup>(26)</sup>.

ج. التغيير في السياسة الأوروبية : ابتداء من عام 2000 ركزت أوروبا على ربط سياستها المتوسطة بالشرق الأوسط الكبير ضمن مشروع أوروبا الكبرى وهذا وما أفرز سياسة أوروبية جديدة ابتعدت عن برشلونة وهي سياسة الحوار الأوروبية التي أعلنتها الاتحاد الأوروبي في آذار / مارس 2003 ضمن إطار جديد للعلاقات مع الجيران الجدد من الشرق والغرب، وبعد توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2004 لتشمل (10) أعضاء جدد توسعت السياسة الأوروبية جغرافيا وسياسيا وظهر مفهوم إنشاء حلقة الأصدقاء، وهذا التغيير والتقلب في السياسة الأوروبية انعكس على الطموح أو الأهداف العربية فلم تسجل الدول العربية أي تطورات تذكر في مجال التنمية البشرية، بل بالعكس تحولت الدول العربية إلى أجزاء جغرافية منفصلة ومتشابكة مع أجزاء أخرى وعلى أسس اقتصادية وأمنية وهذا ما شخصه الكثير من الكتاب العرب منذ انطلاقة هذه المشاريع.

د. فشل عملية برشلونة في الوصول إلى أهدافها المعلنة : وهذا ليس سببه أوروبي فقط وإنما أيضا عربي يتعلق أولا بدرجة التباين بين الشركاء، فأروبا قوة اقتصادية وسياسية كبرى في النظام الدولي، أما الدول العربية دول متفرقة تعاني من مشاكل كبيرة على المستوى السياسي والاقتصادي، ويعاني إطارها التنظيمي من ضعف واضح بسبب سيادة الإرادة الوطنية فوق إرادة الجامعة العربية الموحدة،

<sup>25</sup> - لمزيد من التفاصيل أنظر: فتح الله ولعلو، المشروع المغربي والشراكة الأورومتوسطية، دار تويقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، الطبعة الأولى، 1997، ص 237-240.

<sup>26</sup> - طلال عتريسي، برشلونة وعقبات الشراكة، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، لبنان، العدد 82، نيسان 1999، ص 27-28

فضلا عن أن الإطار السياسي للتعاون الاقتصادي يعاني من مشكلة التعدد والتضارب في كثير من الأحيان وهذا الواقع العربي أسهم في تغير النظرة للتطور العربي من آلية تعاون عربي-عربي إلى تعاون عربي . وإقليمي على أسس جغرافية أو سياسية<sup>(27)</sup>، ولذلك انطلق العرب في مشروع برشلونة على أمل تحقيق الأهداف العربية ضمن إطار إقليمي يحقق درجات عالية من التعاون السياسي، إلا أن شدة الخلافات العربية العربية وتباعد السياسات العربية عن بعضها البعض وعدم فعالية الجامعة العربية ونظامها الرسمي أسهم في أضعاف موقف الدول العربية سياسياً أمام أوروبا الموحدة والتي تتحدث باسمها المفوضية الأوروبية.

2. الميزان الاقتصادي: ليس أبلغ في التعبير والاستدلال على واقع الانجازات ومستواها على المستوى الاقتصادي من قول الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة من أن حصيلة مسار برشلونة ( غير مقنعه...وفي الحقيقة لم تتوصل إلى تقليص فوارق التنمية ولا إلى دعم النمو ولا إلى الحد من البطالة... كل المؤشرات تبين أن التفاوتات الهيكلية تفاقمت منذ 1995... إن هدف التقريب بين المداخل غير قابل للتحقيق حتى على المدى الطويل... إن الأفق المالية ... للفترة من 2007-2013 تبدو غير واضحة المعالم في حين أصبح مخطط الأعباء ثقيلًا إلى حد كبير)<sup>(28)</sup>، فضلا عن إن عملية برشلونة لم تأخذ بالاعتبار الاختلافات الاقتصادية الجوهرية بين الدول الأعضاء خاصة في مجال التجارة والاستثمار ولذلك أكدت بعض الدول الأوروبية أثناء مناقشتها مشروع الاتحاد من أجل المتوسط تفادي هذه النقطة بالأخذ بالاعتبار الاختلافات الديمغرافية والاقتصادية في تقسيم الأعباء والاستثمارات والقروض وهو ما أكدت عليه ألمانيا من أن هناك اختلافات مهمة يجب أن تؤخذ بالاعتبار، فمن الناحية السكانية معدل النمو السكاني في الدول غير الأوروبية وصل حوالي 13.5% من عام 2000-2007 مقابل 2.5% لأوروبا ولنفس المدة، إما الناتج القومي فقد سجلت الدول غير الأوروبية حتى عام 2007 معدلات إنتاج قومي منخفضة كدول منفردة قياسا لأوروبا الموحدة التي سجلت 29.760 من إجمالي الناتج العالمي، وفي الميزان التجاري فإنه ما عدا ليبيا والجزائر(وإسرائيل) ومصر سجلت باقي الدول غير الأوروبية ميزان تجاري سلمي مع أوروبا<sup>(29)</sup>. وانطلاقا من

<sup>27</sup> - د. أحمد يوسف أحمد، الإطار السياسي للتعاون الاقتصادي العربي، في كتاب: التعاون الاقتصادي العربي وآفاق المستقبل، مجموعة باحثين، دار فارس للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 39-47.

<sup>28</sup> - وزارة الشؤون الخارجية، الجزائر، القمة الأوروبي-متوسطة، الثلاثاء 29 نوفمبر 2005، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت: <http://193.194.233/ma-ar/print-php>.

<sup>29</sup> -A successful Union for the Mediterranean: Ten recommendations from German business, document N°. D. 0240, Date, 20 October, 2008, (VI/IWT/Gf-1491), P.02-03.

هاتين الرؤيتين العربية والأوروبية لمسار برشلونة يمكن تشخيص انعكاس هذا المسار على الدول العربية المنتمية إليه خاصة في المجال الاقتصادي:

أ. التجارة: لاشك أن مقررات برشلونة لعام 1995 خاصة ما يتعلق بإنشاء منطقة للتجارة الحرة بين أوروبا والدول المتوسطية ابتداء من 2010 وأكدت عليه جميع المؤتمرات اللاحقة وخاصة مؤتمر مالطا لعام 1997، الذي خصص 4.675 مليون ايكيو لإنشاء ما سماها منطقة ازدهار مشتركة إضافة لقروض البنك الأوربي للاستثمارات وتخصيص 20 مليون ايكيو لدعم نشاط القطاع الخاص والصناعي للبلدان المتوسطية الشركاء والتي لم يتم صرف إلا 25% أو 30% منها بسبب التباطؤ بالتنفيذ أو بسبب التعديلات التنموية<sup>(30)</sup> جميعها صبت لصالح مفهوم الإقليم والتجارة الإقليمية على حساب العالمية أو القومية حيث حقق الإقليم الأورو- متوسطي اندماجا تجاريا نسبته 85% من التجارة الخارجية لبلدانه، إلا أنها ليست متكافئة من حيث التوزيع فمن خلال الإحصاءات نجد أن التبادل التجاري المتوسطي كان على حساب العلاقات التجارية البينية العربية التي مثلت 5% مقابل 50% مع دول الاتحاد الأوربي، بالمقابل فإن تجارة الأخيرة لا تمثل سوى 6% من مجمل تجارتها العالمية، مضافا إليها الخلل الواضح في التركيب الهيكلي لهذه التجارة والذي أثر فيما بعد على مسيرة التنمية الاقتصادية والبشرية للدول العربية خاصة في المجال الصناعي فيمثل النفط 50% من هيكل الصادرات العربية لأوروبا و3% معادن و5% فقط منتجات زراعية ولا تمثل السلع المصنعة غير النفطية سوى 5% من صادرات الدول العربية لأوروبا<sup>(31)</sup>، وقد ازدادت حدة الفجوة خاصة بعد إنشاء مناطق تجارية حرة عبر اتفاقيات شراكة انفرادية مع دول متوسطية معينة في إطار سياسة أوروبية لخلق سوق تجارية موحدة فيما بعد مثل الاتفاقيات المعقودة مع الجزائر عام 2002 ومع الأردن ومصر وتونس والمغرب عام 2004 وأسهمت هذه الشراكات في إضعاف التنسيق والتعاون العربي من جهة، وأسهمت في زيادة تخلف وأضعاف تنميتها المستدامة بسبب عدم قدرتها في مواجهة المنافسة الأوروبية خاصة وأن هذه المبادلات التجارية بنيت على المنطق الأوربي الاقتصادي الذي ساد منذ بداية عقد التسعينيات وبعد جولة أورغواي واتفاقيات ألغات وتجسد في مقررات مؤتمر برشلونة ونتائجها ويقوم هذا المبدأ على تفكيك نظام

<sup>30</sup> - د.بيتر زانجل، الشراكة العربية الأوروبية تطور القدرة التنافسية لكل دولة، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 141، يوليو 2000، لقاء العدد، إعداد سوسن حسين، ص 131.

<sup>31</sup> - مصطفى العبد الله الكفري، الشراكة المتوسطية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 945 سورية، 2004، ص 03. أنظر أيضا:

(الألياف المتعددة) الذي ساد في سبعينيات القرن المنصرم والذي يقوم على أساس حماية حصص صناعة بلدان المتوسط من المنافسين وخاصة الآسيويين وهو ما يعني إنهاء الميزة التفضيلية التي تتمتع بها دول المتوسط خاصة مع فشل النظام الاقتصادي الاشتراكي في أغلب دولة وتوجهها نحو اقتصاد السوق، وفتح أسواقها لصالح ألغات والتكتلات الإقليمية وهي غير مهيأة اقتصاديا وسياسيا، وتزامن ذلك مع اعتماد أوروبا نظام تجاري يعتمد التبادل الحر والميزات التبادلية من خلال فتح الحدود إزالة الحواجز الجمركية وغير الكمركية مما إريك منطقة المتوسط واقتصاداتها وأسهم في عدم جدوى مشاريع برشلونة الاقتصادية<sup>(32)</sup>.

ب. الاستثمارات<sup>(\*)</sup>: أكد إعلان برشلونة على التعاون لإزالة الحواجز أمام الاستثمار وتطويره وتشجيعه الامر الذي شجع الدول العربية للانضمام لهذه الشراكة للاستفادة في تطوير بنيتها الاقتصادية خاصة في المجال الصناعي من خلال الاستثمارات الأوروبية، إلا أن أهم بند من بنود الإعلان سجل أكبر درجة من التعثر والتراجع لصالح الدول العربية وهو ما وضحه الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة بتأكيده « تناقص حجم الاستثمارات المباشرة مع الإرادة السياسية التي أبدتها الحكومات حيث تم تخصيص 2% فقط من الاستثمارات الأوروبية لمنطقتنا في حين توجه 17% من الاستثمارات إلى أمريكا اللاتينية وتخصص 2% لليابان و20% لقارة آسيا<sup>(33)</sup> » ومن خلال تتبع مسيرة الاستثمارات الأوروبية في المتوسط يمكن أن نلاحظ أن الاستثمار الأوربي يسير باتجاه شرق أوروبا خاصة بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوربي في أيار 2004، بدلاً من دول الشراكة الأورو-متوسطية فضلا عن إخفاق الدول العربية في اجتذاب الاستثمار الأوربي، يضاف إلى ذلك أن هذه المساعدات والقروض للدول العربية مشروطة بقضية الإصلاح الاقتصادي والسياسي وحقوق الإنسان.

ج. الجانب الزراعي: ويعد هذا الجانب من أكثر الجوانب حساسية وخطورة وخلاف في مجال الشراكة الأورو-متوسطية والتي أثرت تأثير مباشر على تطور مسار برشلونة واستقرار العلاقات الأورو-متوسطية فالأسواق الأوربية مغلقة أو محدودة بموجب السياسة الزراعية للاتحاد الأوربي أمام المنتجات الزراعية العربية، فالأخير

<sup>32</sup> - د. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو متوسطية وأثرها على الاقتصادي الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول ، 2004 ، ص 61.60.

\* - أنظر نص إعلان برشلونة لعام 1995 حول الاستثمار

<sup>33</sup> - لمزيد من التفاصيل حول موقف الرئيس بوتفليقة من قضايا التعاون المتوسطي أنظر: جريدة صوت الأحرار، بتاريخ 2008/07/04، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت:

يشترط إزالة التعريف الكمركية عن الصادرات الزراعية العربية الضئيلة في وقت تحظى فيه السياسة الزراعية الأوروبية بنظام دعم وحماية كبيرين، وفي ظل هذا الموقف الأوروبي من تجارة زراعية متوسطة غير متكافئة، حيث لا تمثل الصادرات العربية إلا 5% من إجمالي الصادرات العربية لأوروبا وتقع على هذه النسبة سياسات حماية أوروبية زراعية مشتركة فإن الخلل يبدو واضحاً في أهم مصدر من مصادر الأمن الغذائي. وهو ما حاولت تفاديه في مناقشات الاتحاد من أجل المتوسط بالتأكيد على اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب الاختراق الأوروبي لسوق الإنتاج الزراعي العربي وربطها بأهداف تعزيز التنمية القروية وتحسين الإنتاجية كما ونوعاً<sup>(34)</sup>.

3. مجالات أخرى: سجلت المجالات الأخرى تقريبا تراجعاً كبيراً لمصالح الدول العربية ويمكن القول أن عملية برشلونة أسهمت في تراجع العلاقات الأورو-متوسطة بدلا من تقويتها خاصة مع إحساس العرب بعدم تحقيق التكافؤ والتراجع منذ دخولها لهذه العملية والمتمثل في ارتفاع نسبة البطالة وتدنى مستوى دخل الفرد وتراجع التنمية الاقتصادية والبشرية، مما أدى إلى تزايد معدلات الهجرة السرية والإرهاب والفقر خاصة وأن العلاقات الأورو-متوسطة جاءت على حساب العلاقات العربية الاقتصادية والسياسية مما أفقدها هامش وبعد استراتيجي مهم امام منافسها الاتحاد الأوروبي. إن هذا المسار المتعثر لبرشلونة ترك أثره على موقف الدول العربية من مشروع (الاتحاد المتوسطي) ثم المشروع بصيغته الأوروبية النهائية باسم (الاتحاد من أجل المتوسط).

### المبحث الثاني : الدور العربي في الاتحاد من أجل المتوسط .

تمثل الموقف العربي كما وصفه الكثيرون بأنه موقف واقعي اتخذ صيغة الانتظار ومراقبة ما ستؤول إليه الاعتراضات الأوروبية والصهيونية، الأولى تبحث عن تماسك الجسد الأوروبي وتقويته والتي رضخ لها الرئيس الفرنسي ساركوزي تماشياً مع المصلحة الأوروبية العليا، والثانية ضد تمثيل الجامعة العربية بصفة مراقب في اجتماعات الاتحاد وإصرارها على عدم تضمين بيان الاتحاد أي إشارة للمبادرة العربية الصادرة عن قمة بيروت العربية لعام 2002 واعتراضها على قضية إعلان إخلاء منطقة الشرق الأوسط كمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهذه الاعتراضات مثلت التحدي الأول للموقف العربي، أما التحدي الثاني تمثل بكيفية الحصول على ضمانات اقتصادية وسياسية لتحقيق مكاسب ومصالح دولها وتجنب الفشل الذي أصابها بعد مسار برشلونة، وبشكل عام فإن الموقف العربي انقسم الى مستويين:

<sup>34</sup> - لمزيد من التفاصيل أنظر نص الإعلان الختامي للقمة الأورو متوسطية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة، الرباط

## المستوى الأول: الجامعة العربية .

واجه النظام الرسمي العربي المتمثل بالجامعة العربية تحديات عديدة تتعلق بمستقبل دورة في الاتحاد منذ إعلان المشروع وإلى مؤتمر قمة باريس في 13-14/07/2008 منها:

1. العضوية: أصرت جامعة الدول العربية على الانضمام إلى الاتحاد بصفة مراقب في الاجتماعات القطاعية واللجان التابعة للاتحاد من أجل المتوسط، وقوبل ذلك برفض بعض الدول الأوربية بضغط من الكيان الصهيوني الذي تخوف من وجودها كمؤسسة عربية تعبر عن موقف عربي موحد داخل المجتمع الأوربي مما يشكل ضغطا عربيا محتملا إزاء موقف أوربا من الكيان الصهيوني، وعبرت الجامعة عن موقفها بشكل ثابت واعتبرت وجودها في الاتحاد هو «مسألة أساسية» وهو أحد أسس دعم وانضمام الدول العربية له ، ولذلك أصبحت قضية الانضمام نقطة تحدي للموقف الصهيوني في التأثير على القرار الأوربي بشأن القضية الفلسطينية ، وتوضح موقف الجامعة الرسمي بتصريح الأمين العام السيد عمرو موسى بقوله «إن الجامعة لن تكون أبداً مواطناً من الدرجة الثانية داخل الاتحاد، وهو بناء يراد منه خدمة أهداف محددة... كيف يمكن مناقشة مبادرة الجامعة والجماعة غير موجودة... يقولون أن الجامعة ستكون موجودة بمشاركة مقيدة وهذا لن تقبل به...»<sup>(35)</sup> ، ولأول مرة استخدمت الجامعة العربية وسائل ضغط عديدة عبرت فيها عن موقف عربي موحد يمكن أن يستثمر لصالح القضايا العربية مستقبلا ومنها:

أ. الربط بين أي تقدم في مجال التسوية ومبادرات السلام وخاصة في مجال المياه وبين موقف الكيان الصهيوني من انضمام الجامعة وتوضح هذا الربط من خلال تأجيل مؤتمر المياه الأورو-متوسطي في الأردن وربط انعقاده بموضوع مشاركة الجماعة العربية وعضويتها في الاتحاد من أجل المتوسط<sup>(36)</sup>.

ب. الربط بين دعم دول الخليج العربي وعضوية الجامعة، حيث استخدمت الأخيرة ورقة تمويل مشروعات الاتحاد من أجل المتوسط والتي طلبتها بعض الدول الفاعلة في الاتحاد من الدول الخليجية لتمويل مشروعات في مجال المياه والتلوث والنقل على أساس إن تمويل العرب لمشاريع يتطلب وجود

<sup>35</sup> - الجامعة العربية لن تكون مواطناً من الدرجة الثانية، جريدة شمس العراق، بتاريخ 26 أكتوبر 2008، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت:

<http://www.modules.php?name=news8file=article>.

<sup>36</sup> - اعتراض (إسرائيلي) على مشاركة الجامعة العربية يؤجل مؤتمر المياه الأورو-متوسطي في الأردن، صحيفة الوطن، بتاريخ 2008/10/27

شبكة المعلومات الدولية الإنترنت:

<http://www.alwatan-sy/dindex>

الجامعة كمؤسسة عربية في لجان اتخاذ القرارات وهيئات الرقابة، ومثل ذلك ضغطاً قوياً اتجاه قبول عضويتها في الاتحاد<sup>(37)</sup>.

2. القضية الفلسطينية : الربط بين عضوية الجامعة وعضوية الدول العربية في الاتحاد الجديد وهو ما أوضحته الأستاذة فاطمة الزهراء: مساعدة وزير الخارجية المصري ومنسقا" للجانب العربي في الاتحاد من أجل المتوسط بقولها« إننا اتفقنا جميعا على أن لجامعة الدول العربية مكانتها وثقلها ودورها المحوري في دفع جهود واستتباب الأمن والاستقرار في المتوسط» وأكدت إنه في حالة عدم الاستجابة للمطالب العربية يمكن الامتناع عن التفاوض مع الأوربيين عامة والفرنسيين خاصة الذين اشتركوا مع مصر في رئاسة الاتحاد<sup>(38)</sup>. وهذه الضغوطات الصهيونية على الدول الأوربية لتحقيق مكاسب على حساب مصالح وقضايا الجامعة العربية حسم لصالح الجامعة من خلال:

أ. دعوتها لكافة اجتماعات الاتحاد على جميع المستويات وهو تطور لصالح الحضور العربي ممثلا بتنظيم مؤسسي في الشراكة الأورو- متوسطة، حيث لم يكن هناك وجود رسمي للجامعة في عملية برشلونة.

ب. تم الإشارة في المادة(07) من إعلان قمة باريس لعام 2008 إلى المبادرة العربية والتأكيد على مسيرة السلام كما أشير إليها في اجتماع لشبونة الأورو-متوسطي لعام 2007 وبما يتماشى مع عملية أنابوليس وهذا الجانب سجل لصالح الموقف العربي الموحد ممثلا بالجامعة العربية في مواجهة الاملاءات الصهيونية خاصة حيال قضية مبادرة السلام والدور الأوربي من عملية السلام.

ج. إعلان الاتحاد بمادته الخامسة التزامه بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل وامتنال أطرافها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية ذات الصلة بحظر هذه الأسلحة.

ان ما تقدم لا يعني تحقيق الأهداف العربية من الاتحاد فالوعود الأوربية في التنمية والديمقراطية في برشلونة ترجمت خلال السنوات التي تلتها بمشاكل اقتصادية وتنموية وسياسية للدول المتوسطية والعربية منها بشكل خاص.

## المستوى الثاني: الدول العربية على مستوى الإيرادات الوطنية.

<sup>37</sup> - فيتو(إسرائيلي) يسعى لإبعاد الجامعة العربية عن " المتوسطي"، صحيفة العرب، العدد 7440، السبت 25 أكتوبر 2008، شبكة المعلومات الدولية الإنترنت:

<http://www.alarab.com.aa/details/sphp>.

<sup>38</sup> - إجماع عربي لحضور اجتماع مرسيليا من أجل الامن والاستقرار في حوض المتوسط، جريدة شمس العراق، شبكة المعلومات الدولي الإنترنت:

<Http://www.modules.php?Name=news8files=art>

إن الدول العربية التي انضمت للاتحاد لكل منها أسبابها ودوافعها الذاتية، فلم تتوقف كثيرا أمام أخفاقات برشلونة من حيث الأسباب والنتائج ولم تطرح مشاريع بديلة بالتنسيق مع الجامعة العربية وفق سياسة عربية موحدة لخلق فرص تنمية حقيقية تلائم واقع هذه الدول السياسي والاقتصادي، ولم يسجل أي موقف يذكر، سواء بالمناقشة أو بالاعتراض اتجاه الاتحاد ومضمونه واتبعت سياسة انتظار ما ستؤول إليه الأحداث، واستطاعت فرنسا كسب تأييد هذه الدول بالتركيز على القضايا الشكلية مثل مكان مقر الأمانة العامة للاتحاد في إحدى دول الجنوب وتقسيم المناصب بين الضفتين في محاولة لإضفاء طابع الشراكة والتكافؤ الغائب ومنذ عملية برشلونة. أما أوروبا فقد قدمت وعودها بمعالجة المشكلات في العلاقات الجنوبية- الجنوبية في حوض المتوسط والتي تعقد العلاقات الشمالية-الجنوبية من خلال إنشاء جسر تعاون اقتصادي وبيئي وسلام، وفيما عدا الجزائر وليبيا لم تبدي أي دولة عربية أية ملاحظات أو اعتراضات على الإعلان، حيث تحفظت الجزائر في بداية مفاوضات الإعلان الختامي حول موقع الكيان الصهيوني في هذا الاتحاد، والآليات الجديدة التي من الممكن أن تضمن شكل جديد لطبيعة العلاقات الاورو-متوسطية، خاصة في ظل الاخفاقات التي سجلتها عملية برشلونة، ولذلك حاولت إدراج بعض المشاريع خاصة في مجال الطاقات الجديدة والمتجددة والطاقة الشمسية بشكل خاص، ولذلك إدراجت الجزائر ضمن الإعلان مخطط شمسي متوسطي من خلال الاستفادة من الخبرة الأوربية في هذه المجالات ، أما الموقف الليبي فقد ظل مصرا" على عدم الانضمام إلى هذا الاتحاد الذي اعتبره تقويضا للنظام العربي والجامعة العربية، ووصف المشاريع الاقتصادية بأنها وعود أوربية، و " طعم وإهانة" للدول العربية وسوف تقسم صفوف الدول العربية والإفريقية، وهي وسيلة لإجبار الدول العربية على التفاوض المجاني مع الكيان الصهيوني والموقف الليبي من الاتحاد يتحدد بالآتي<sup>(39)</sup>:

أ- معارضته دخول الجامعة العربية والدول غير المتوسطية للاتحاد باعتبار أن حوض المتوسط تعنى فيه الدول المتوسطية فقط.

ب- التأكيد على التمسك بالتجمع 5+5 أو 6+6 بإضافة مصر واليونان، لتكون جنوب أوروبا وشمال إفريقيا حلقة وصل بين القارتين.

ج- إن الاتحاد هو استمرار لمسيرة برشلونة التي أثبتت فشلها من خلال النتائج ولذلك يمكن الحكم على الاتحاد الذي وصفه الرئيس الليبي بأنه عبارة عن مشاريع عابرة، أيضا بالفشل.

**المبحث الثالث: مستقبل الدور العربي ضمن الاتحاد من أجل المتوسط.**

إن مستقبل الدور العربي ضمن الاتحاد يتحدد من خلال طبيعة التحديات التي تواجه هذا الاتحاد وتقوض من فرص نجاحه وهذه التحديات يمكن تحديدها في:

<sup>39</sup> - لمزيد من التفاصيل أنظر نص خطاب الرئيس الليبي السابق معمر القذافي أمام مؤتمر الشعب العام في مدينة سرت الليبية، مارس 2009.

## أولاً: التحديات الإقليمية:

1. إن هذا الاتحاد يمثل استمرار لمسار برشلونة: الذي أثبت فشله، خاصة بانعكاساته السلبية على البلدان العربية المتوسطة وغير المتوسطة سواء ما يتعلق بالناحية الاقتصادية وما جره فتح حدود هذه الدول أمام الاستثمارات والمنتجات الأوروبية من صعوبات وكوارث اقتصادية، وعلى الناحية السياسية في أذخال المنطقة في إطار سلسلة من المبادرات ومشاريع السلام غير القابلة للتنفيذ من طرف الكيان الصهيوني بسبب ضعف الالتزامات وضعف الدور الأوربي وعلى مستوى التعاون تمثل في انخفاض مستوى التعاون في مجال النقل ومحاربة الإرهاب ونقل التكنولوجيا ومجالات الطاقة.

2. الطموحات الفرنسية : إن التخوف الأوربي من المشروع الفرنسي ليس على وحدة النسيج الأوربي فقط وإنما أيضا من الهاجس الأوربي من أن إطلاق مشاريع لا تركز على دعائم موضوعية سيؤثر على مصداقية أوروبا اتجاه الدول المتوسطة وخاصة العربية، سيما وإنها سجلت دوراً متواضعاً في دعم عملية التنمية والاستثمارات والاصلاح السياسي ومواجهة الإسلام في بعض الدول الأوربية كمنافس حضاري وأمني وتحميل المسلمين في جنوب المتوسط مسؤولية عدم الاستقرار الأمني، مما أفرز حالة من العجز والإحساس بالغبن لدى الجالية العربية الكبيرة في أوروبا جراء التعامل العنصري معها، فضلا عن رغبة فرنسا للعب دور مميز من خلال مراجعة آليات إقامة منطقة تبادل حر بين أوروبا والمتوسط بشكل يضمن استفادة فرنسا في قطاعات معينة خاصة في قطاع الزراعة والتجارة والأمن، ومنافسة الدور الأوربي الذي تحدد منذ برشلونة في قضية الديمقراطية ومؤسسات المجتمع المدني وانعكاس كل ذلك على الدور العربي الذي سيقع بين مطرقة الاختلافات الأوربية وسندان التحالف الفرنسي الأمريكي للهيمنة على اقتصاديات الدول العربية والمشاركة في إدارة سياساتها.<sup>(40)</sup>

3. التباين وعدم التكافؤ: يضم الاتحاد دولاً مختلفة ومتباينة في قدراتها الاقتصادية والبشرية والعلمية والثقافية فهي تضم أوروبا الموحدة المنسجمة وفق استراتيجية سياسية واقتصادية واضحة المعالم من حيث الأهداف والآليات ودول جنوب حوض المتوسط التي هي دول متباينة ومختلفة في سياساتها واستراتيجيتها وتعامل وفقا للمصلحة والفائدة الفردية في مقابل اتحاد واحد يتكون من (27) دولة، وعدم التكافؤ هذا أسهم في خلق ثغرات كثيرة أثارها سلبية على دول الجنوب التي سمحت بفتح أسواقها الفقيرة أمام مختلف الصناعات الأوربية المتطورة.

4. بؤر الصراع والخلاف: يضم الاتحاد بؤر صراع كثيرة على مستوى جنوب المتوسط هناك الخلاف الجزائري - المغربي حول الصحراء الغربية، والخلاف المغربي - الإسباني حول مدينتي سبتة ومليلة، وعلى مستوى شرق المتوسط يبرز الصراع العربي - الصهيوني كصراع متجذر له انعكاساته على طبيعة ومستقبل العلاقات مع أوروبا خاصة ما يتعلق بدور سوريا والأردن ومصر في هذا الاتحاد ، وهناك أيضا الخلاف التركي اليوناني حول جزيرة قبرص وجزر بحر ايجه، والتوتر السوري اللبناني وانعكاس الوضع السياسي في لبنان على العلاقات العربية ودورها في تفعيل الاتحاد، هذه

الخلافات هي ملفات لم تحسم وبالتالي فإن حالة عدم الاستقرار ولدت مرافقة لولادة الاتحاد مما سيؤثر على مستقبله ودوره السياسي فضلاً عن دوره الاقتصادي<sup>(41)</sup>.

5. طبيعة الأهداف: إن لبعض أعضاء الاتحاد أهداف تتعدى العضوية أو المكاسب الاقتصادية إلى أهداف استراتيجية تعتبر فيها هذا الاتحاد محطة للضغط لتحقيقها ولذلك قد تكون عاملاً في إفشاله إذا لم تحقق أهدافها ويأتي في مقدمتها تركيا التي اعتبرته أهون الشرين وخطوة ليست بديلة عن طموحها في عضوية الاتحاد الأوروبي على الرغم من أن التفكير الاستراتيجي الأوروبي وخاصة الألماني والفرنسي اتجاهاً يتمثل بتوجيه نظرها واهتمامها لصالح تجمعات إقليمية كبرى يكون فيها الاتحاد الأوروبي جزءاً فعالاً، بدلاً من إصرارها على الانضمام خاصة وأن فرنسا تنظر إليها على أنها العمق الآسيوي الكبير لأوروبا ولذلك فإن أي إحلال بعود وتطمينات أوروبا لتركيا قبل الانضمام سيسهم في سعي الأخيرة في إفشال المشروع وإفراغه من محتواه، يضاف إلى ذلك سوريا وطموحها في تسوية الصراع مع الكيان الصهيوني والخلاف مع لبنان، وتخفيف حدة اللهجة الأوروبية اتجاه سوريا وحسم ملفات مهمة لها مثل المياه والجولان واتهامها بدعم الجماعات الإرهابية، أما لبنان فهي الأخرى تطمح بمساعدة أوربية تعيد معها بناء بيتها اللبناني الذي تصدع مع اغتيال رئيس الوزراء السابق رفيق الحريري، هذه الطموحات المتعددة والمعقدة لأطراف الاتحاد تسير في وادي وأوروبا وطموحها بالأسواق والطاقة يسيران في وادي آخر.

6. الارتباطات الخارجية: إن أغلب الدول الأعضاء في الاتحاد هي أعضاء في اتحادات وتجمعات أخرى فجنوب المتوسط أعضاء في الاتحاد الإفريقي والاتحاد المغاربي ومجموعة 5+5، وشرق المتوسط هم أعضاء في الجامعة العربية ماعداً (إسرائيل وتركيا)، وهذا الأمر يشكل سلاح ذو حدين فهو أما يسهم في استقرار الاتحاد بتوحيد مواقفها وتنسيقها من خلال تجمعاتها وهو أمر لم يحدث ولن يحدث وهو ما تشير إليه تجربة عملها المشترك، أو يسهم في حالة عدم الاستقرار بسبب:

أ. تباين المواقف والآراء كمجموعات وليست دول ويمكن أن يسهم هذا في زعزعة وتعطيل عمل الاتحاد.

ب. إن يسهم في تقوية موقف بعض القوى الأوروبية وخاصة فرنسا، فرغم تنازلاتها لصالح أوروبا لتحقيق هذا الاتحاد إلا أن ارتباطها بمجموعة 5+5، يمكنها من لعب دور قيادي في مسيرة هذا الاتحاد الذي يضم اثنين من أكبر الدول النفطية في حوض المتوسط وهي ليبيا التي وصل احتياطها البترولي المكتشف إلى (39) مليار برميل، أما الجزائر الغنية بالنفط والغاز الطبيعي فهي تعد ثالث مصدر

للغاز إلى فرنسا وخامس مصدر لها من البترول، التي وصل احتياطي النفط فيها إلى (11.8) مليار برميل<sup>(42)</sup>. وهذا يمكنها من التأثير على سياسات الاتحاد لصالح طموحها في إعادة هيمنتها على السياسة الخارجية الأوروبية، فضلا عن تأثير ليبيا في الاتحاد ليست كعضو فيه وإنما كعضو في كل التجمعات وهي الجامعة العربية وتجمع 5+5، الاتحاد الإفريقي، الاتحاد المغاربي، وبالتالي فإنها ستكون عامل مؤثر في تمرير كثير من المشاريع أو عرقلتها من خلال عضويتها في هذه الاتحادات والتي تلعب فيها ليبيا دوراً مؤثراً وهو ما توضح في اجتماعات وزراء خارجية 5+5 في مدينة كوردوبا في إسبانيا.

### ثانياً: التحديات الدولية: وتمثل هذه التحديات بالآتي:

1. الهيمنة الأمريكية: ذكر المحلل السياسي الألماني "رودلف تشميلين" والمختص بالمنطقة العربية، «بأن الاتحاد من أجل المتوسط سيكون مختل التوازن لصالح أوروبا التي ستلمي شروطها على الطرف الآخر... ورغم أن الولايات المتحدة لا تجلس على مائدة هذا الاتحاد إلا أنها ستؤثر عليه نظراً لتواجدها الجماعي في شبه الجزيرة العربية وإسرائيل»<sup>(43)</sup> خاصة مع طموح ساركوزي إعادة تشكيل العلاقات الخارجية الفرنسية بشكل تجعل المصالح الفرنسية في المرتبة الأولى، من خلال تأييد الولايات المتحدة في كثير من القضايا المصرية والهامة سواء في المنطقة العربية أو منطقة الشرق الأوسط أو العالم، هذا التأييد الفرنسي توضح في موقف الولايات المتحدة من البرنامج النووي الإيراني، والدعوة إلى تغيير الرؤية الفرنسية القديمة من الحرب على العراق واحتلاله باتجاه مساندة أمريكا والخروج من العراق بأقل الخسائر، هذا الموقف أكده خطاب الرئيس ساركوزي في عام 2007 بقوله « لم نقم بأي اصطفا أنا أصر على ذلك » وهو رد على وزير الخارجية الفرنسي برنارد كوشنير الذي وصف الموقف الفرنسي الجديد من الولايات المتحدة بأنه اصطفا لباريس وراء واشنطن ويعكس ذلك الطموح الفرنسي العالمي بالاستفادة من الفرص الاقتصادية وخاصة تلك التي هي في الشرق الأوسط سواء في العراق أو الخليج العربي.

2. التنافس الجديد على القارة الإفريقية: لم تسجل أوروبا ومنذ مسار برشلونة لعام 1995، أية إنجازات سياسية واقتصادية في القارة مما خلق حالة من عدم الموثوقية والتردد توضحت بالمناقشات التي دارت أثناء إعلان الاتحاد وهي مخاوف لها جذورها في مسار أوروبا التاريخي السيء في إفريقيا، وأمام هذا التراجع الأوربي هناك تقدم قوي وثابت وعلى أسس اقتصادية ومصالح متبادلة للصين والهند وأمريكا اللاتينية له قبول ومصداقية في الدول الإفريقية

<sup>42</sup> - لمزيد من التفاصيل أنظر: الموقع الإلكتروني لقناة العربية الفضائية:

<sup>42</sup> - العدوان الإسرائيلي على غزة نتيجة ل(الاتحاد من أجل المتوسط)، شبكة المعلومات الدولية

عموما<sup>(44)</sup>، وهذا قد يمثل دافعا أوربيا نحو إعلان الاتحاد وقد يمثل واحد من أهم عوامل ضعفه وانتهياره في حال عدم تحقيقا الدول الإفريقية لما تطمح إليه من الاتحاد.

### ثالثا: مستقبل الدور العربي في ضوء التحديات:

وإزاء هذه التحديات هل يمكن ملاحظة دور عربي في ظل اتحاد متواضع بأهدافه ويفتقر إلى الآليات القانونية والمؤسسية للقيام بمهامه وتحقيق طموحات الدول العربية التي لم ترى شيئا من وعود مسار برشلونة التي هي بالقياسات الاقتصادية والسياسية أكبر وأوضح مما جاء في الاتحاد.

أ. إن الدول العربية تعثرت في تحقيق مستوى ولو متوسط في التنسيق والتعاون في إطار التجمعات الإقليمية العربية وكذلك الجامعة العربية حيال قضايا مهمة عصفت ولا زالت بالنظام العربي الرسمي بدءاً بقضية فلسطين ومروراً بالعراق ولبنان وانتهاءً بالموقف من الاتحاد نفسه، أمام هذا التصدع العربي كيف تستطيع هذه الدول أن تلعب دوراً في اتحاد متماسك مثل الاتحاد الأوربي؟ وكيف ستستطيع تحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية؟ هذا في جهة، ومن جهة أخرى ما هو مصير هذه التجمعات في ظل تجمعات إقليمية كبرى مثل الاتحاد الأوربي؟ ولذلك برزت الخشية من أن هذا الاتحاد سيعمل على تقويض النظام العربي الإقليمي وتجمعاته ومؤسسته الرئيسة وهي الجامعة العربية، مما سيفقد العرب أي دور مستقبلي في تحقيق طموح التكامل والوحدة، إلا انه من جانب آخر أن إطلاع العرب وبشكل مقرب على تجارب مهمة في التنسيق والوحدة مثل التجربة الأوربية وتعلم وضع الأهداف والآليات ربما يسهم في تغيير بعض الآليات الروتينية والمعقدة للعمل العربي المشترك وخاصة في إطار الجامعة العربية كنوع من تجديد الهياكل المؤسسية لتتواءم مع التطورات الدولية .

ب. من الواضح أن أوربا تبحث عن سوق كبير وقد تحقق لها هذا بفتح أسواق جنوب المتوسط لها وفقا لمسار برشلونة على مصراعيه وغزت البضائع والمنتجات الأوربية أسواق جنوب المتوسط في مقابل صادرات متواضعة لا تسجل قيمة في الدخل القومي لهذه الدول ما عدا صادراتها في مجال الطاقة والمعادن، وهي بحاجة إلى توسيع سوقها ليشمل شرق المتوسط وأبعد من ذلك إلى الشرق الأوسط في إطار سوق أوربية ممتدة وبديلة عن مشاريع أمريكية في احتواء هذه المنطقة ضمن مشاريع الشرق الأوسط الكبير، وتحقق لها هذا في الاتحاد من أجل المتوسط، وفي ظل التوجه الأوربي الدقيق هذا على العرب أن يدخلوا في إطار تنسيق سياساتهم واستثمار دخول الجامعة العربية لصالحهم كإطار تكاملي يحقق ضغط عندما يتكلم كدولة عربية وليست

<sup>44</sup> - لمزيد من التفاصيل أنظر:

مجموعة دول اولاً"، واستثمار الحاجة الأوربية إلى الأموال الخليجية في تمويل مشاريع أوربية في المنطقة كعامل ضغط جديد على أوروبا بانضمام دول عربية أخرى مثل اليمن والعراق والسعودية والسودان إلى الاتحاد وبذلك تستكمل الدول العربية كوحدة واحدة أسوة بالاتحاد الأوربي ثانياً".

ج. وعلى المدى البعيد لا يمكن تقييم هذا الاتحاد الجديد ودوره في تحقيق الطموح العربي السياسي والاقتصادي خاصة وأنه اصطدم مع أول اختبار لجديته وفعاليته في مواجهة وحل الصراعات بالعدوان الصهيوني على غزة في 28 كانون الأول 2008 وانتهى في 18 كانون الثاني 2009 حيث أظهرت فيه أوروبا موقفاً متراجعا وضعيفا لوقف العدوان وظهر العرب خطوة جديدة لاستغلال ثقلهم الاقتصادي والسياسي لتجميد المشروع بعد أن رفضت الدول العربية الجلوس على طاولة واحدة مع الكيان الصهيوني لحين إيقاف العدوان، وهذا الموقف قد يشجع العرب مستقبلاً للتعامل بثقة وإيمان بقدراتهم للعب دور مهم خاصة وأنه ولأول مرة في التاريخ السياسي تخترق الجامعة العربية محافل دولية باسم العرب وكممثلة رسمية عنهم خاصة في تجمع مهم يضم أوروبا تستطيع من خلاله فتح مجالات أوسع للمناورة والتخلص من التبعية والاعتمادية في علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا.

د. إن الاتحاد ، إذا ما استطاعت الدول العربية استثمار الفرصة واستخلاص الدروس من برشلونة ، فإنه قد يمثل فرصة لتوضيح أهمية العمل المشترك وجدواه للعرب فطبيعة العلاقات الجديدة ستحتم التعاون للحصول على التفضيلات السياسية والاقتصادية ولذلك فإن الترابط بين المغرب العربي والمشرق تحت لواء الجامعة يمكن أن يمثل خطوة عربية موحدة للسعي وراء استكمال انضمام أعضاء الجامعة وخاصة مجلس التعاون الخليجي، ويمكن أن تكون فيما لو استثمرت بشكلها الصحيح ولصالح القضايا العربية خطوة نحو تمثيل العرب في المحافل الدولية باسم الجامعة.

## الخاتمة:

ان تاريخ التعاون الأورو. متوسطي ومنذ منتصف تسعينيات القرن المنصرم يشير إلى انتكاسات وتراجعات وإنجازات دون مستوى الطموح بالنسبة إلى الدول العربية المنظمة، ورغم محاولاتها لتكييف اقتصادها وأنظمتها السياسية لتتلاءم مع الشروط الأوربية المفروضة عليها للحصول على التسهيلات والقروض والاستثمارات إلا أن هذه التغيرات جاءت بنتائج عكسية لأغلب هذه الدول متمثلة بتزايد الهجرة السرية غير المشروعة والبطالة المرتفعة وانخفاض دخل الفرد وتراجع التنمية البشرية المستدامة، فضلاً عن أن هذه الدول أصبحت سوقاً مفتوحاً لا تمتلك أدنى درجات المنافسة حتى في الجانب الزراعي فأصبحت عرضة للانكشاف والتبعية للقرار الاقتصادي والسياسي الأوربي.

وفي خضم هذا الواقع طرح مشروع الاتحاد من أجل المتوسط كاستمرار لمسار برشلونة وليس بديلاً عنه وتأكيد على وحدة الجسد الأوربي سياسياً واقتصادياً، ورغم الاعتراضات التي تزامنت مع إعلان الاتحاد إلا أن الاعتراضات في جلها أوربية تبحث عن آلية لزيادة التماسك الأوربي وزيادة الاستفادة الاقتصادية من الاتحاد ، أما العرب فقد وقفوا موقف المتفرج لما سيؤول إليه المشهد السياسي خاصة بين ألمانيا وفرنسا ولم يحاولوا طرح مشاريع أو ابداء اعتراضات أو حتى تعديلات على

بعض المواد التي كانت سببا في تخلف القارة وتراجعها والمنصوص عليها في إعلان برشلونة واهتمام جانب ربط المساعدات والقروض والاستثمار بالإصلاحات السياسية والاقتصادية لهذه الدول ، كما لم تتم مراجعة إنجازات المرحلة السابقة بشكل دقيق ومتأني على المستوى العربي - العربي أو العربي - الأوربي ، لاستخلاص منهج جديد في التعامل مع هذه الأنواع من ، الشركات خاصة وأن الشراكة كما عرفناها سابقا هي آلية للتعاون والتنسيق بين دول ضمن إطار الاعتمادية المتبادلة إلا أن هذا المفهوم لم ينطبق على الشراكة المتوسطة قديما" ولا حديثاً كونها شراكة غير متكافئة، وفي ظل هذه المستجدات ماذا نأمل من الدور العربي، هل تستطيع الدول العربية التأثير على المسارات الاقتصادية والسياسية الأوربية لتحقيق أهداف اقتصادية وحل صراعات ونزاعات ممتدة؟ لغاية الآن الموقف العربي يسير باتجاه مسار برشلونة من حيث الآلية والتوجه، ولذلك هناك فرصة للعرب أن يتحدثوا بموقف عربي واحد ضمن إطار الجامعة العربي على غرار الموقف الأوربي الموحد من الاتحاد وهذه الميزة التفضيلية التي تكاد تكون الوحيدة المختلفة عن مسار برشلونة والتي يمكن أن تستثمر لصالح موقف عربي جديد وموحد.